مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني

(الجزء الأول من الدورة الخامسة والثلاثين)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون
الملحق رقم ١٥ (A/43/15)

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني

(الجزء الأول من الدورة الخامسة والثلاثين)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والأربعون
الملحق رقم ١٥ (A/43/15)

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٩

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الى إحدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

الرمـــوز

يرمز الى وثائق الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس التجارة والتنميـــة والهيئات الرئيسية المتفرعة عنه ، بالرموز التالية :

الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	A/CONF.46/-
الدورات اللاحقة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.....	TD/-
مجلس التجارة والتنمية	TD/B/-
لجنة السلع الاساسية	TD/B/C.1/-
لجنة المصنوعات	TD/B/C.2/-
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	TD/B/C.3/-
لجنة النقل البحري	TD/B/C.4/-
اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات	TD/B/C.5/-
لجنة نقل التكنولوجيا	TD/B/C.6/-
لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	TD/B/C.7/-
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل وبالميزانيـــة البرنامجية	TD/B/WP/-
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجاريـــة التقييديـــة	TD/B/RBP/-
مجموعة وثائق المجلس الاعلامية	TD/B/INF/-
مجموعة وثائق المجلس عن المنظمات غير الحكومية	TD/B/NGO/-

وصدرت المجلدات الثلاثة عن أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـــة ، الدورة السابعة ، في الوثائق التالية : المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.88.II.D.1) الذي يضم ، فيما يضم ، قرارات ومقـــررات المؤتمر ، والمجلد الثاني ، موجز بيانات رؤساء الوفود والمحاضر الموجزة للجلســـات العامة (رقم المبيع : E.88.II.D.2) ؛ والمجلد الثالث ، الوثائق الاساسية (رقـــم المبيع : E.88.II.D.3) .

وتتألف رموز قرارات ومقررات دورات المؤتمر من رقمين ، الاول يدل على القرار أو المقرر ، ويتبعه بين قوسين رقم مسبوق الحرف "د" يدل على الدورة التي اتخذ فيها ، مثل ١ (د-٢) ، ٢٦ (د-٣) ، ٨٥ (د-٤) ، ١٠١ (د-٥) ، ١٣٦ (د-٦) ، ١٦٨ (د-٧) وهلم جرا .

وتتألف رموز قرارات ومقررات المجلس من رقمين ، الاول يمثل الرقم المسلسل للقرار أو المقرر ويتبعه بين قوسين رقم مسبوق بالحرف "د" يدل على الدورة التي اتخذ فيها .

المرفقات

تصدر نصوص الوثائق التي يتم اختيارها لإدراجها في وثائق دورة المجلس ذات الصلة بوصفها مرفقات "للوثائق الرسمية" للمجلس ، وذلك في شكل كراسات تتعلق ببنود جدول الاعمال ذات الصلة .

الملاحق

تتضمن "الوثائق الرسمية" للمجلس ملاحق مرقمة بيانها كالتالي :

رقم الملحق	الدورة الرابعة والثلاثون (الجزء الاول)	رقم الوثيقة
١	تقرير المجلس ، الجزء الاول : المقررات	
١ ألف	تقرير المجلس : الاعمال	TD/B/1152
٢	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل وبالميزانية البرنامجية	TD/B/1147
٣	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل وبالميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الرابعة عشرة	TD/B/1157
٤	تقرير لجنة النقل البحري عن أعمال دورتها الثالثة عشرة	TD/B/1158

رقم الملحق	الدورة الرابعة والثلاثون (الجزء الاول)	رقم الوثيقة
٥	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الخامسة عشرة	TD/B/1159

الدورة الرابعة والثلاثون (الجزء الثاني)

١	تقرير المجلس ، الجزء الاول : المقررات	
١ الف	تقرير المجلس : الاعمال	TD/B/1174

الدورة الخامسة والثلاثون (الجزء الاول)

١	تقرير المجلس ، الجزء الاول : المقررات	)
١ الف	تقرير المجلس : الاعمال	) TD/B/1177

[الاصـــل : بالانكليزية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-١٢	١
ألف -	جدول الاعمال	٣	١
باء -	انتخاب أعضاء المكتب	٤	١
جيم -	العضوية والحضور	٥-١١	٢
دال -	القرارات والمقررات التي تتطلب أن تهتم الجمعية العامة بها أو أن تتخذ إجراء بشأنها	١٢	٤
ثانيا -	القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته الخامسة والثلاثين		٥
	ألف - القرار		٥
	باء - المقررات		٥
	جيم - المقررات الاخرى		٦
ثالثا -	البيانات التي ألقيت فيما يتصل بالمقررات التي اعتمدها المجلس		
	ألف - استعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في قرار المجلس ٣٢٢ (د-٢١) (البند ٥) - القرار ٣٥٨ (د-٣٥)		٧
	باء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض		٩

٠٣٦٦ض(٨٩)

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقات

الاول - جدول أعمال الجزء الاول من الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ٣٧

الثاني - جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية الخامسة والثلاثين للمجلس ٣١

الثالث - ملخص للمناقشة حول البند ٣ من جدول الاعمال أعده الرئيس ٣٤

الرابع - ملخص للمناقشة حول البند ٣ من جدول الاعمال أعده الرئيس ٣٧

الخامس - التطورات والقضايا على صعيد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف - ورقة مقدمة من مجموعة الـ ٧٧ ..... ٤١

السادس - ملخص للمناقشة حول البند ٤ من جدول الاعمال أعده الرئيس ٥٤

السابع - "الحاجة الى تخفيض الديون" - مشروع قرار مقدم من مصر نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (TD/B/L.838) ٥٧

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير ، المقدم الى الجمعية العامة ، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في مرفق مقرره ٣٠٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤[(١)] .

٢ - وعقد الجزء الاول من الدورة الخامسة والثلاثين في جنيف ، في الفترة من ١٩ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر وفي ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ (الجلسات ٧٣١ الى ٧٤١) . وفي غياب السيد جورج ماسيون (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، رئيس المجلس في الدورة الرابعة والثلاثين ، افتتح الدورة السيد موجنز ايساكسن (الدانمرك) ، نائب رئيس المجلس في الدورة الرابعة والثلاثين .

ألف - جدول الاعمال

٣ - يرد جدول أعمال الدورة في المرفق الاول .

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخب أعضاء مكتب المجلس في الجلسة ٧٣١ ، في ١٩ أيلول/سبتمبر ، وذلك على النحو التالي :

الرئيس :	السيد طوبغي س. دورجي	(بوتان)
نواب الرئيس :	السيد ايميكا آيو أزيكيوي	(نيجيريا)
	السيد راول اسبانا سميث	(بوليفيا)
	السيد فاروق قصراوي	(الاردن)
	السيد اوريبيد ب. كركينوس	(اليونان)
	السيد دي مونتيني مارشان	(كندا)
	السيد خوسيه انريكه ميخيا اوكليس	(هندوراس)
	السيد يوسف مقدم	(تونس)
	السيد جوزيف ك. بتروني	(الولايات المتحدة الامريكية)
	السيد غيرالد فيليب	(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

السيد ت. ف. تيودورفيتش (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المقرر : السيد كيز كلومبنهاور (هولندا)

جيم - العضوية والحضور[٢]

٥ - كانت الدول التالية الاعضاء في الاونكتاد والاعضاء في المجلس ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	البرازيل	جمهورية تنزانيا المتحدة
اثيوبيا	البرتغال	الجمهورية الدومينيكية
الارجنتين	بلجيكا	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الاردن	بلغاريا	الجمهورية العربية السورية
اسبانيا	بنغلاديش	جمهورية كوريا
استراليا	بنما	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
اسرائيل	بوتان	الدانمرك
افغانستان	بوركينا فاسو	رومانيا
اكوادور	بورما	زائير
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	بولندا	زمبابوي
الامارات العربية المتحدة	بوليفيا	سري لانكا
اندونيسيا	بيرو	السلفادور
انغولا	تايلند	سنغافورة
اوروغواي	ترينيداد وتوباغو	السنغال
اوغندا	تشيكوسلوفاكيا	السودان
ايران (جمهورية - الاسلامية)	تونس	السويد
ايرلندا	جامايكا	سويسرا
ايطاليا	الجزائر	شيلي
باراغواي	الجماهيرية العربية الليبية	الصومال
باكستان	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	الصين
البحرين	جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	العراق
		عمان
		غابون

غانا	كينيا	نيبال
غواتيمالا	لبنان	نيجيريا
فرنسا	مالطة	نيكاراغوا
الفلبين	ماليزيا	نيوزيلندا
فنزويلا	مدغشقر	هايتي
فنلندا	مصر	الهند
فييت نام	المغرب	هندوراس
قبرص	المكسيك	هنغاريا
قطر	المملكة العربية السعودية	هولندا
الكاميرون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	الولايات المتحدة الامريكية
كندا	منغوليا	اليابان
كوبا	النرويج	اليمن
كوت ديفوار	النمسا	اليمن الديمقراطية
كوستاريكا		يوغوسلافيا
كولومبيا		اليونان
الكويت		

٦ - وكانت الدولتان الاخريان التاليتان ، العضوان في الاونكتاد وغير العضوين في المجلس ، ممثلتين في الدورة : كمبوتشيا الديمقراطية والكرسي الرسولي .

٧ - وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . وشارك المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ . وشاركت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ .

٨ - ومثلت أيضا في الدورة ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . كما مثل في الدورة مركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات .

٩ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة : منظمة العمل الدولية ؛ منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ؛ منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ البنك الدولي ؛ صندوق النقد الدولي ؛ منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . ومثلت أيضا مجموعة الاتفاق العام بشان التعريفات الجمركية والتجارة .

١٠ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة : الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ؛ مصرف التنمية للبلدان الامريكية ؛ اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ؛ المكتب الدولي للمنسوجات والملابس ؛ جامعة الدول العربية ؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ منظمة الوحدة الافريقية ؛ الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى .

١١ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية : الفئة العامة : لجنة الاصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) ؛ الرابطة الدولية للمحامين ؛ الغرفة التجارية الدولية ؛ الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ؛ المجلس الدولي للمرأة ؛ هيئة جنيف للمؤسسات الدولية ؛ المؤسسة الدولية للبدائل الانمائية ؛ الاتحاد العالمي للنقابات ؛ الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء . الفئة الخاصة : الرابطة الدولية للبنوك الاسلامية .

دال - القرارات والمقررات التي تتطلب اهتمام الجمعية العامة بها أو اتخاذها إجراء بشأنها

١٢ - يوجه انتباه الجمعية العامة الى القرار والمقررات التالية التي ترد نصوصها في الجزء الاول أدناه* :

القرار

٣٥٨ (د - ٣٥) - استعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في قرار المجلس ٣٢٢ (د - ٣١)

المقررات

٣٥٩ (د - ٣٥) - استعراض التدابير التي اتفق عليها الفريق الحكومي الدولي العامل المخصص لاجراء دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للامم المتحدة ووظائفه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك الفريق العامل المخصص للمنشورات

---

* اعتمدت جميع المقررات الواردة في الجزء الثاني دون تصويت .

٣٦٠ (د ـ ٣٥) ـ استعراض ترتيبات ترشيد الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية

٣٦١ (د ـ ٣٥) ـ الجفاف والقطاع الخارجي للبلدان الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية

٣٦٢ (د ـ ٣٥) ـ آثار الفيضانات والاعاصير على تنمية ونمو البلدان النامية

٣٦٣ (د ـ ٣٥) ـ مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠

٣٦٤ (د ـ ٣٥) ـ استعراض جدول الاجتماعات

ثانيا ـ القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته الخامسة والثلاثين (٣)

الصفحة

ألف ـ القرار

٣٥٨ (د ـ ٣٥) ـ استعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في قرار المجلس ٣٢٢ (د ـ ٣١)

باء ـ المقررات

٣٥٩ (د ـ ٣٥) ـ استعراض التدابير التي اتفق عليها الفريق الحكومي الدولي المخصص لإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، بما في ذلك الفريق العامل المخصص للمنشورات

٣٦٠ (د ـ ٣٥) ـ استعراض ترتيبات ترشيد الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية

الصفحة

٣٦١ (د ـ ٣٥) ـ الجفاف والقطاع الخارجي للبلدان الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية

٣٦٢ (د ـ ٣٥) ـ آثار الفيضانات والاعاصير على تنمية ونمو البلدان النامية

٣٦٣ (د ـ ٣٥) ـ مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠

٣٦٤ (د ـ ٣٥) ـ استعراض جدول الاجتماعات

جيم ـ المقررات الاخرى

عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل وبالميزانية البرنامجية لعام ١٩٨٩

تسمية وتصنيف الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس

تسمية وتصنيف الهيئات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس

الاجراءات الاخرى التي اتخذها المجلس

ثالثا - البيانات التي ألقيت فيما يتصل بالمقررات التي اعتمدها المجلس

ألف - القرار

٣٥٨ (د - ٣٥) - استعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في قرار المجلس ٣٣٢ (د - ٢١)[٤]

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يعيد تأكيد قراره ٣٣٢ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ومقرره ٣٨٨ (د - ٣٨) المؤرخ في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ،

وإذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والى الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع[٥] وقرار الجمعية العامة ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ يرحب بالتطورات الاخيرة المتصلة بممارسات إعادة جدولة الديون في نادي باريس ، التي حدثت منذ الاستعراض الاخير لتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٣٣٢ (د - ٢١) ،

وإذ يساوره القلق إزاء خطورة المشاكل التي يواجهها العديد من البلدان النامية في التوفيق بين التزامات خدمة الديون ومتطلبات التنمية والنمو وضرورة حماية أفقر قطاعات السكان وأضعفها ،

وإذ يسلم بانه يلزم الاستمرار في تطبيق اجراءات وممارسات نادي باريس تطبيقا مرنا لمواجهة الطبيعة المتغيرة لمشاكل الديون ، بما في ذلك طابع مشاكل الديون وتاثيرها ، وقدرة البلد المدين على خدمة ديونه ، والحاجة الى زيادة تحسين التنسيق داخل الإطار المؤسسي لمعالجة مشاكل التمويل الإنمائي والتمويل الخارجي والديون الرسمية ، والحاجة الى زيادة تبسيط التفاوض على الاتفاقات الثنائية والتعجيل به ،

١ - يحث الحكومات المعنية على أن تنفذ تنفيذا تاما وتحسن تنفيذ المقومات المتفق عليها الواردة في القرار ٣٣٢ (د - ٢١) وكما فصلتها الاحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع وذلك بوسائل منها :

(أ) تعزيز المنظور المتوسط والطويل الاجل لعملية إعادة الجدولة بما يضمن مراعاتها التامة للسياسات والبرامج الموجهة نحو التنمية والتكيف مع النمو التي يضعها كل من البلدان المعنية . وفي هذا السياق ، ينبغي النظر ، حسب الاقتضاء ، في اتفاقات لإعادة الجدولة على أساس سنوات عديدة ؛

(ب) زيادة تحسين التنسيق بين نادي باريس وشتى المحافل المالية المتعددة الاطراف بهدف تنسيق تدفقات مالية جديدة الى البلدان المدينة دون أن يؤدي ذلك الى ازدواج في الشروط أو الى عمليات معقدة لا ضرورة لها ؛

(ج) التنفيذ السريع للقرارات المعنية بالتخفيف التساهلي لعبء الديون كما حددت في بيان قمة تورنتو الاقتصادية[٦] بشكل تكون فيه الموارد المتوافرة على هذا النحو موارد تضاف الى مخصصات المعونة المقدمة للبلدان المستفيدة فضلا عن برامج المعونة القائمة التي يضطلع بها المانحون لصالح هذه البلدان ، أو موارد مقدمة من زيادة المساعدة الانمائية الرسمية ، وبشكل يكون فيه حجم وتوقيت تخفيف الديون متكيفين بدقة مع الظروف الفردية ؛

(د) ملاحظة ما يمكن أن يكون لتساهل الاحكام والشروط ومد فترات الاستحقاق من دور هام في عمليات إعادة الجدولة ؛

(هـ) زيادة التعجيل بتنفيذ وتبسيط التفاوض على اتفاقات ثنائية بين الحكومات الدائنة والمدينة في إطار نادي باريس بحيث يتسنى إبرامها خلال الفترة الزمنية المحددة في المحاضر المتفق عليها ؛

(و) زيادة تحسين تنسيق مساهمات مختلف الاطراف المعنية لحل مشاكل الدين الخارجي لبلد نام مدين بناء على طلب ذلك البلد ، في إطار سياساته الإنمائية المتوسطة والطويلة الاجل وما يضعه من برامج موجهة نحو التكيف مع النمو على نحو ما تدعو اليه الفقرة ٤٤ (أ) من الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع ؛

٢ - يلاحظ أن بلدانا نامية وغيرها من البلدان قد وجهت نداءات لتوسيع فوائد القائمة المنوعة من الخيارات التي أقرتها قمة تورنتو الاقتصادية ؛

٣ - يدعو رئيس نادي باريس الى أن يواصل دعوة الامين العام للاونكتاد الى الاشتراك في اجتماعاته ، بحيث يضمن أن يكون اشتراكه وفقا للفقرة ١٤ من القرار ٣٣٢ (د - ٣١) ؛

٤ - يوافق على أن يجري المجلس في عام ١٩٩٢ استعراضا آخر لتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٣٣٢ (د - ٣١) فضلا عن أحكام المقرر ٣٨٨ (د - ٣٨) وأحكام هذا القرار ، ويرجو من الامين العام للاونكتاد أن يضمن تقاريره الى المجلس تحليلا للمشاكل التي واجهتها البلدان النامية المدينة في اجراءات إعادة جدولة الديون ، بما فيها تلك التي تتم في إطار نادي باريس .

الجلسة ٧٤١
٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

باء - المقررات

٣٥٩ (د - ٣٥) - استعراض التدابير التي اتفق عليها الفريق الحكومي الدولي العامل المخصص لإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك تقرير الفريق العامل المخصص للمنشورات

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير الى قرار المجلس ٣٥٢ (د - ٣٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الذي وافق على تقرير الفريق الحكومي الدولي العامل المخصص لإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[٧] ،

وقد استعرض التدابير المشار اليها في الفصل الاول من التقرير المذكور أعلاه ،

١ - يعيد تأكيد قراره بأن التدابير الواردة في التقرير وكذا الاحكام ذات الصلة في القرارات والمقررات السابقة ، لاسيما قرار المجلس ٣٣١ (د - ٣٣) المؤرخ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨١ ، يجب أن تنفذ تنفيذا فعالا داخل أجهزة الاونكتاد ، ويعيد تأكيد طلبه الى الامين العام للاونكتار أن يضمن التنفيذ الكامل لتلك التدابير التي تندرج في نطاق اختصاصه ؛

٢ - يناشد الدول الاعضاء والامين العام للاونكتاد بذل المزيد من الجهود لضمان التنفيذ الكامل للفقرة ١ أعلاه ؛

٣ - يكرر تأكيد طلبه الى الامين العام للاونكتاد أن يوجه انتباه الدول الاعضاء ، من خلال إجراء التشاور المقرر بموجب قرار المجلس ٣٣١ (د - ٣٣) ، الى أية تطورات يمكن أن تؤثر على التنفيذ الكامل للتدابير المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه ؛

٤ - يقرر أن استعراضات التدابير المتعلقة بأساليب العمل في الاونكتاد ينبغي إجراؤها في عام ١٩٩٠ ، إذا اقتضى الامر ، وأن استعراضات التدابير الاخرى المشمولة في الفقرة ٣ من قرار المجلس ٣٥٢ (د - ٣٤) ينبغي إجراؤها ، إذا احتاج الامر ، كل أربع سنوات ، عقب دورة للمؤتمر .

الجلسة ٧٤١
٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

٣٦٠ (د - ٣٥) - استعراض ترتيبات ترشيد الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

وقد استعرض مقرر المجلس ٣٣٨ (د - ٣٣) المؤرخ في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والمتعلق بترشيد الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية ، وفقا للفقرة ٧ من ذلك المقرر ،

يقرر إعادة تأكيد المقرر السالف الذكر .

الجلسة ٧٤١
٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

٣٦١ (د - ٣٥) - الجفاف والقطاع الخارجي للبلدان الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يحيط علما بدراسة أمانة الاونكتاد المعنونة "الجفاف والتجارة الخارجية للبلدان الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية"(٨) ؛

٢ - يطلب من الامين العام للاونكتاد أن يحيل الدراسة ، مشفوعة بالملاحظات التي أبدتها الوفود بشأنها ، بما في ذلك الإشارات الى مسألة العجز الغذائي وحدوث الجفاف وسائر الكوارث الطبيعية الى أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، وأيضا الى المنظمات والوكالات الدولية المعنية ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة الإنمائي ؛

٣ - يطلب من أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية بأن تواصل إطلاع أمانة الاونكتاد على ما يستجد من تطورات في هذا المجال ، ويطلب من أمانة الاونكتاد أن تواصل تقديم ما يلزم من مساعدة للبلدان الاعضاء في هذه الهيئة ، في سياق أعمال الاونكتاد الجارية في مجال مساعدة تجمعات التكامل الافريقية .

الجلسة ٧٤١
٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

٣٦٢ (د - ٣٥) - آثار الفيضانات والاعاصير على تنمية ونمو البلدان النامية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يلاحظ بقلق الآثار المدمرة للفيضانات والاعاصير والعواصف على نمو البلدان النامية وتنميتها ،

وإذ يحيط علما برسالة الامين العام للامم المتحدة المؤرخة في ١٢ أيلـــول/ سبتمبر ١٩٨٨ فيما يتصل بالمشاكل التي تنفرد بها بنغلاديش ، وبتعيين وكيل الامين العام لمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث للعمل منسقـــا للبعثة المشتركة بين الوكالات لتقييم المتطلبات الفورية والقصيرة الاجل ،

وإذ يلاحظ ايضا الاراء والمقترحات التي ابدتها وفود شتى عن كيفية مواجهة هـذه الكوارث الطبيعية ، ومنها الاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٧٧ باستطلاع فكرة انشـــاء صندوق خاص ، في مؤسسة متعددة الاطراف مناسبة ، بهدف تقديم المساعدة الى البلـــدان النامية وخاصة الى أقل البلدان نموا المتاثرة بالفيضانات والاعاصير ، لاعانتها علـــى استعادة معدل معتدل من النمو والتنمية الاقتصاديين المطردين في الاجلين المتوســـط والطويل والمحافظة على ذلك المعدل ،

١ - يقرر أن يطلب من الامين العام للاونكتاد أن يقدم تقريرا الى المجلـــس عن الاجراءات التي اتخذها عملا برسالة الامين العام للامم المتحدة المشار اليها أعلاه ؛

٢ - يقرر أن يطلب من أمانة الاونكتاد أن تعمد ، عند الطلب وفي مجـــالات اختصاصها وبالتعاون مع سائر مؤسسات الامم المتحدة والمؤسسات المتعددة الاطـــراف ذات الصلة ، وبخاصة مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكـــوارث ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي ، الى فحص ودراسة تاثير الفيضانـــات والاعاصير المدمرة على النمو والتنمية الاقتصاديين في الاجلين المتوسط والطويل فـــي البلدان النامية المتاثرة ، ولاسيما أقلها نموا من بينها ، وأن تعين متطلبـــات استعادة معدل معتدل من النمو والتنمية المطردين لاقتصاداتها والمحافظة على ذلـــك المعدل .

الجلسة ٧٤١
٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

٣٦٣ (د - ٣٥) - مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

إن مجلس التجارة والتنمية ،

وقد نظر في التقرير المرحلي للامين العام للاونكتاد عن مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠[٩] عملا بمقرره ٣٤٥ (د - ٣٣) المؤرخ في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ وبحث القضايا التي تناولها التقرير عن التفاعل بين البيئة الخارجية وجهود البلدان الافريقية في تنفيذ الاحكام ذات الصلة من برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ،

١ - يعتمد الاستنتاجات المتفق عليها المرفقة بهذا المقرر ؛

٢ - يطلب من الامين العام للاونكتاد أن يأخذها كاملة في الاعتبار عند تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ويؤيد جهوده لتعبئة الموارد المناسبة لتمكين الاونكتاد من القيام بدوره في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة في السنتين المتبقيتين ؛

٣ - يدعو الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الى المساهمة بالموارد لدعم أنشطة الامانة في مجال تنفيذ برنامج العمل ؛

٤ - يوافق على أن ينظر مجلس التجارة والتنمية ، وفقا للفقرة ٥ من مقرره ٣٤٥ (د - ٣٣) ، في الجزء الاول من دورته السادسة والثلاثين ، في تنفيذ الاونكتاد لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في ضوء الاستنتاجات المتفق عليها .

الجلسة ٧٤١
٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

مرفق

الاستنتاجات المتفق عليها

أولا - مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (مقرر المجلس ٣٤٥ (د - ٣٣) المؤرخ في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧)

معلومات أساسية

١ - أكد مجلس التجارة والتنمية في مقرره ٣٤٥ (د - ٣٣) على أهمية مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وطلب من الامين العام للاونكتاد أن يقدم الى مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والثلاثين وفي دوراته اللاحقة تقريرا مرحليا عن مساهمة الاونكتاد في تنفيذ البرنامج . وفي المقرر ٣٤٨ (د - ٣٤) المؤرخ في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ أيد المجلس عناصر البرنامج المتعلقة بمتابعة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا داخل الاونكتاد .

٢ - وعملا بنتيجة الاستعراض النصفي الذي أجرته الجمعية العامة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، يطلب المجلس من الامين العام للاونكتاد أن يدمج في برنامج عمل الاونكتاد ، حسب الاقتضاء ، الآثار المترتبة على تلك النتيجة وفقا للأولوية التي أعطتها الجمعية العامة لهذه المسألة .

٣ - وعند النظر في التقرير المرحلي الثاني الذي أعدته الامانة[١٠] أعرب عن التقدير لما تم من عمل حتى الآن في إطار الموارد المحدودة المتاحة .

٤ - بيد أن المجلس اتفق على أن عمل الاونكتاد في هذا المجال يحتاج الى تدعيم وإلى تركيز أفضل .

٥ - وكان المجلس على وعي بقيود الموارد التي اضطرت الامانة الى العمل في ظلها في الوفاء بالتزاماتها بالمساهمة في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ويوصي بأن يقوم الاونكتاد بتنشيط الجهود لحشد موارد مناسبة تمكنه من الاضطلاع بدوره في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في السنتين المتبقيتين .

٦ - ودعا المجلس مرة أخرى الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الى المساهمة بالموارد لدعم أنشطة الامانة في مجال تنفيذ برنامج العمل .

٧ - وأكد المجلس من جديد أن دور الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا يشتمل على عنصرين متتامين هما :

(أ) بحوث وتحليل السياسة العامة ، والتداول ، والعمل على تحقيق توافق الآراء في تلك المجالات من ولاية الاونكتاد المتصلة بصورة خاصة بتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ؛

(ب) أنشطة المساعدة التقنية لتدعيم التدابير الموجهة الى مساعدة البلدان الافريقية على تنفيذ التزاماتها بموجب برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٨ - وفيما يتعلق ببحوث وتحليل السياسة العامة ، تم التسليم بوجود حاجة واضحة الى أن تأخذ كل الشعب داخل الامانة في اعتبارها الكامل في أعمالها الفنية الجارية أولويات ووجهات برنامج العمل . وينبغي للامانة في عملها المتعلق ببحوث وتحليل السياسة العامة أن تبرز جوانب السياسة العامة المتصلة بأهداف وأغراض ووجهات برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . إن هذا المدخل من جانب الامانة سوف يشكل آلية فعّالة ومؤشرة لضمان انعكاس أولويات برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، على نحو كامل ، في كل المجالات الرئيسية لبرنامج عمل الاونكتاد .

٩ - وتم الاتفاق على أن تركز جهود الاونكتاد في ميدان المساعدة التقنية بصفة خاصة على المجالات والمسائل التالية :

(أ) السلع الاساسية :

'١' دعم جهود البلدان الافريقية للتنويع داخل قطاع السلع الاساسية وخارجه كمساهمة في تحقيق حل طويل الاجل للصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان الافريقية المعتمدة على السلع الاساسية ؛ وينبغي أن يشتمل هذا الدعم على تعزيز أنشطة البحوث والمساعدة التقنية لدعم البلدان الافريقية في وضع سياسات مناسبة لقطاع السلع الاساسية ، ويتصل ذلك بأمور منها التنويع ، وترشيد الاستثمار ، وإقامة توازن مناسب بين متطلبات التصدير والاستهلاك المحلي ؛

'٢' وبالنظر الى آثار تقلبات أسواق السلع الاساسية على البلدان الافريقية المعتمدة على هذه السلع ، والى استصواب تحقيق أحوال أكثر استقرارا يمكن التنبؤ بها في تجارة السلع الاساسية بالنسبة للبلدان الافريقية ، واخذاً للاتجاهات السوقية السائدة في كامل الحسبان ، ينبغي للامانة أن تواصل عملها في البحث عن سبل تحسين أحوال التجارة في السلع الاساسية ، بما في ذلك مساعدة البلدان الافريقية في القيام بما يلي :

(أ) تحليل اتجاهات العرض والطلب في الاجل الطويل ؛

(ب) شفافية أكبر للسوق ؛

(ج) زيادة قدرتها على تجهيز وتسويق وتوزيع السلع الاساسية ،

(ب) <u>التجارة</u> :

'١' تقديم المساعدة التقنية الى البلدان الافريقية لتعزيز قدرتها على أن تحصل على أقصى الفوائد الممكنة من المخططات القائمة لنظام الافضليات المعمم ونظم التجارة ، وفي هذا الصدد يمكن زيادة الاستفادة من الفرصة التي تتيحها المشاورات الثنائية والمتعددة الاطراف خلال اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ؛

'٢' العمل ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الاخرى المختصة ، مع البلدان الافريقية عن كثب من أجل تعزيز اشتراكها في كل المفاوضات التجارية الدولية الاساسية ، وخاصة جولة أوروغواي ؛

'٣' زيادة التركيز على الجهود ، بما في ذلك المساعدة التقنية :

(أ) التشجيع على زيادة مشاركة البلدان الافريقية في التجارة بين الجنوب والجنوب ؛

(ب) زيادة تعزيز التجارة بين البلدان الافريقية والبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ؛

(ج) تعزيز التجارة بين افريقيا والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وخاصة في إطار الجهود الجارية لوضع برنامج عمل شامل في مجال العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ؛

(د) توفير دعم أكبر لتعزيز جهود التكامل الإقليمي في افريقيا بما في ذلك تدابير تنسيق السياسات التجارية ونظم جمع وتحليل البيانات الجمركية بغية توسيع التجارة داخل الاقاليم وفيما بينها ؛

(ج) الدين :

'١' تقديم مساعدة تقنية متزايدة الى البلدان الافريقية لتوسيع قدرتها على إدارة الدين ولضمان تغطية أوسع للبرنامج القائم ؛

'٢' مواصلة توفير المساعدة التقنية في مجال الدين حسب الاقتضاء في إطار الفقرة ١٢ من القرار ٣٣٢ (د - ٣١) ،

(د) التكنولوجيا : التشديد بدرجة أكبر على تعزيز الابتكار التكنولوجي المناسب في مجالات لها أهمية خاصة بالنسبة لافريقيا ، تشتمل بصفة خاصة على مجالات مثل الزراعة والصناعات الزراعية ، ومواصلة العمل على نقل التكنولوجيا من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وتحسين الصلة بين أنشطة البحث والتطوير وبين الانتاج في البلدان الافريقية ،

(هـ) النقل : توفير مزيد من الدعم للتصدي لمشاكل النقل في افريقيا ، وخاصة بالتوسع في نشر نظم التدريب القائمة على الحاسبات الالكترونية في هذا المجال وتعزيز نظم ذات كفاءة للمرور العابر والنقل تأخذ في اعتبارها خاصة مخططات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي ،

(و) تدابير أخرى : تقديم مساعدة تقنية الى البلدان الافريقية لمساعدتها في الاستفادة من إمكانات الاستثمار الأجنبي من خلال وسائل منها :

'١' إعداد خطط لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك المشاريع المشتركة وأشكال أخرى مماثلة ؛

'٢' برامج لتنمية المهارات فيما يتصل بالمشاريع التجارية ؛

'٣' تعزيز قدرة هذه البلدان على إدارة برامج التكيف الهيكلي ،

(ز) تنمية الموارد البشرية : اتخاذ تدابير أشد تركيزا داخل الاونكتاد لتوسيع أنشطته المعنية بتنمية الموارد البشرية وخاصة في إطار المجالات المحددة من قبل في هذه الفقرة .

١٠ - اتفق كذلك على أن تكفل أمانة الاونكتاد نشرا أفضل وأكثر تأثيرا للمعلومات عن أنشطتها بما في ذلك عقد الحلقات الدراسية ، وما الى ذلك ، في مجالات لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الافريقية . وينبغي أن تتوافر هذه المعلومات على أساس منتظم مباشرة لكل من الإدارات الوطنية وللوفود في جنيف .

١١ - اتفق على أنه ينبغي للمجلس ، وفقا للفقرة ٥ من المقرر ٣٤٥ (د - ٣٣) أن يواصل النظر في هذه المسألة في دورته القادمة .

ثانيا - التفاعل بين البيئة الخارجية وجهود البلدان الافريقية في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

١ - ينبغي للاونكتاد أن يعمد ، وفقا لولايته وللمقررات ذات الصلة الصادرة عن أجهزته وعن المؤتمر نفسه ، الى تكثيف مساهمته في البحث عن حلول دائمة للقيود الخارجية والداخلية التي تعترض نجاح برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا والتي تحددت في استعراض الجمعية العامة لبرنامج العمل هذا .

٢ - ولهذه الغاية ، ينبغي أن يواصل الاونكتاد ، في حدود ولايته ، متابعة تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، واضعا نصب عينيه ضرورة حدوث تفاعل موات بين البيئة الخارجية وجهود البلدان الافريقية ، ومراعيا أن الاصلاح وإعادة التشكيل اللذين تجريهما البلدان الافريقية والمبادرات الجارية التي اتخذها المجتمع الدولي تشكل بداية هامة ، وإن القيود الداخلية

والتأثير المعاكس من العوامل الخارجية التي تتأثر بها الاقتصادات الافريقية بصورة شديدة تعرقل مسيرة الإصلاح وتعوق التنمية الافريقية بشكل بالغ .

* * *

٣٦٤ (د - ٣٥) - استعراض جدول الاجتماعات

إن مجلس التجارة والتنمية ،

يقر الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٨ ولعام ١٩٨٩[١١] .

الجلسة ٧٤١
٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

جيم - المقررات الاخرى

١ - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل وبالميزانية البرنامجية (البند ١١ (ج) من جدول الاعمال)

في الجلسة ٧٣٨ المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قرر المجلس أن تكون عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل وبالميزانية البرنامجية لعام ١٩٨٩ كما يلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، استراليا ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بيرو ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الصين ، كيديا ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا .

٢ - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨
من النظام الداخلي (البند ١١ (د) من جدول الاعمال)

وافق المجلس ، في جلسته ٧٣٤ المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، على الطلب المقدم من رابطة البلدان المنتجة للقصدير[١٣] لتسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس لاغراض تلك المادة والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر .

٣ - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩
من النظام الداخلي (البند ١١ (هـ) من جدول الاعمال)

وفي الجلسة ذاتها ، وافق المجلس على الطلب المقدم من المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين[١٣] لتسميتهما بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس لاغراض تلك المادة وقرر ، وفقا لتوصية الامين العام للاونكتاد[١٤] أن تصنفا ، بموجب الفقرتين الفرعيتين ١٢ (أ) و (ب) من مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) ، كما يلي :

الفئة العامة :
منظمة الشبيبة للتنمية والتعاون

الفئة الخاصة بالنسبة لهيئات الاونكتاد المشار إليها (بخلاف المجلس) :
الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر

هيئة الاونكتاد :
لجنة النقل البحري

دال - الإجراءات الاخرى التي اتخذها المجلس

١ - في الجلسة ٧٣١ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أحاط المجلس علما بأن عضوية الاونكتاد لم تتغير وبقيت عند ١٦٨ دولة .

٢ - وفي الجلسة ذاتها ، أحاط المجلس علما بأن عضويته وعضوية لجانه الرئيسية لم تتغيرا إذ بقيتا كما يلي : مجلس التجارة والتنمية ١٣١ دولة ؛ لجنة السلعة الاساسية ١٠٧ دولة ؛ لجنة المصنوعات ١٠١ دولة ؛ لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل

بالتجارة ١٠٢ دول ؛ لجنة النقل البحري ١٠٣ دول ؛ لجنة نقل التكنولوجيا ٩٩ دولة ؛ لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١١٠ دول .

٣ - في الجلسة ٧٤٠ المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، اعتمد المجلس تقرير المكتب عن وثائق التفويض[١٥] .

٤ - وفي الجلسة نفسها ، المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أحاط المجلس علما بأن الأمين العام للأونكتاد قدم ، عملا بالمادة ٨ من النظام الداخلي للمجلس ، مشروع جدول أعمال مؤقت للجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين[١٦] ، وقرر أن يحيله الى مشاورات الأمين العام في إطار آلية التشاور المعمول بها . وطلب المجلس أيضا الى الأمين العام للأونكتاد أن يجري مشاورات مع الوفود بشأن تنظيم عمل الجزء الثاني من الدورة وأن يعمم اقتراحاته في هذا الشأن .

٥ - أحاط المجلس علما ، في الجلسة ٧٣٤ المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، بتقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي عن دورتها الحادية والعشرين[١٧] وبالملاحظات المبداة بصدده .

٦ - وفي الجلسة ٧٣٦ المعقودة في ٣٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أحاط المجلس علما برسالة من الرئيس ، تلاها بنفسه ، موجهة إلى رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة ، ويعلن فيها أن النتيجة التي ستسفر عنها دراسة المجلس الحالية لكيفية تعزيز وتدعيم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ستشكل إسهاما من جانب الأونكتاد في المداولات التي ستجريها الجمعية عندما ستنظر في استعراض وتقييم برنامج العمل .

٧ - وأحاط المجلس علما ، في الجلسة ٧٣٧ المعقودة في ٣٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، بمقترحات الأمين العام للأونكتاد بشأن تعزيز استعراض المجلس للترابط[١٨] . وفي الجلسة ٧٤٠ المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أحاط علما كذلك بأن تنفيذ هذه المقترحات سيبدأ في أقرب وقت ممكن ، واتفق أيضا على أن يقوم الأمين العام للأونكتاد بإبلاغ الأجزاء ذات الصلة من تقريره إلى الرؤساء التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والغات وذلك لإطلاع الأجهزة المعنية عليها .

٨ - وأحاط المجلس علما ، في الجلسة ٧٣٨ المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات[١٩] ، وبالتعليقات التي أبديت بشأنه .

٩ - وفي الجلسة ٧٤٠ المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قرر المجلس أن يرفق بتقريره إلى الجمعية العامة الوثائق التالية :

(أ) ملخص أعده الرئيس بشأن البند ٣ (انظر المرفق الثالث) ؛

(ب) ملخص أعده الرئيس بشأن البند ٣ (انظر المرفق الرابع) ، إلى جانب مذكرة عممتها مجموعة الـ ٧٧ معنونة "التطورات والقضايا على صعيد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف" (انظر المرفق الخامس) ؛

(ج) ملخص أعده الرئيس بشأن البند ٤ (انظر المرفق السادس) إلى جانب مشروع قرار معنون "الحاجة إلى تخفيف الديون" مقدم من مجموعة الـ ٧٧ (انظر المرفق السابع) .

١٠ - وأحاط المجلس علما ، في الجلسة ٧٤١ المعقودة في ٥ تشرين الاول/اكتوبر أكتوبر ١٩٨٨ ، بالوثائق التالية :

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاريف والمنهجية المستعملة في قاعدة بيانات الاونكتاد المتعلقة بالتدابير التجارية عن دورته الثانية[٢٠] ؛

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها الخامسة عشرة[٢١] ؛

(ج) تقرير أمانة الاونكتاد المعنون "التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مع إشارة خاصة إلى قطاع التجارة الخارجية[٢٢]" ؛

(د) تقرير الامين العام للاونكتاد المعنون "تقييم البرامج في الاونكتاد[٢٣]" ؛

(هـ) تقرير الفريق العامل المخصص للمنشورات ، الوثيقة[٣٤] وأقر التوصيات الواردة فيه .

ثالثا - البيانات التي ألقيت فيما يتصل بالمقررات التي اعتمدها المجلس

ألف - استعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في قرار المجلس ٢٢٣ (د - ٢١) (البند ٥ من جدول الأعمال - القرار ٣٥٨ (د - ٣٥)

١ - أشار المتحدث باسم المجموعة دال (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) إلى القرار ٣٥٨ (د - ٣٥) فقال إن البلدان الاشتراكية الاعضاء في المجموعة دال أعادت تأكيد موقفها الذي اتخذته بصدد اعتماد الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع . وهي تود أن تواصل التعاون مع البلدان النامية سعيا إلى تخفيف مشاكل الديون ، ومن المأمول أن يساهم الاونكتاد مساهمة ذات شأن في حل هذه المشاكل . غير أن السياسات والتدابير التي اتفق عليها داخل نادي باريس والمحافل الاخرى التي لا تشارك فيها البلدان الاشتراكية لا يمكن اعتبارها أساسا لتنظيم علاقات البلدان الاشتراكية مع البلدان المدينة .

٢ - وأضاف أن مشكلة الديون مشكلة عالمية ، يتزايد فيها أيضا عدد البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني مشاكل خطيرة في خدمة الديون . وكما تم الاعتراف في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٤١ ، لا بد لاية استراتيجية عالمية قابلة للبقاء لحل مشاكل الديون من أن تراعي مصالح تلك البلدان . ويعتبر الاونكتاد ، بوصفه المحفل العالمي لمعالجة الديون ، المكان الصحيح للتصدي لمشكلة خدمة الديون .

٣ - وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (فنزويلا) أن مجموعته فهمت أن النداء الوارد في الفقرة ١ من القرار ٣٥٨ (د - ٣٥) موجه إلى حكومات البلدان المتقدمة النمو .

باء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

٤ - قال ممثل الصين ، بالإشارة إلى وثائق تفويض ممثل أفغانستان ، إن موقف الوفد الصيني لا يزال كما أعلن عنه خلال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

٥ - وسجل ممثل باكستان تحفظات وفده بشأن وثائق تفويض وفد أفغانستان للاسباب التي ذكرت خلال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

٦ - وأشار ممثل أفغانستان إلى تعليقي ممثلي الصين وباكستان على وثائق تفويض وفده ، فكرر تأكيد موقف حكومة أفغانستان كما أعلن عنه في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15 ، المجلد الثاني ، الفرع ثانيا) .

(٢) للاطلاع على قائمة المشاركين ، انظر الوثيقة TD/B/INF.170 .

(٣) اعتمدت جميع النصوص دون تصويت في الجلسة ٧٤١ المعقودة في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ .

(٤) للاطلاع على البيانات التي ألقاها المتحدثان باسم المجموعة دال ومجموعة الـ ٧٧ بصدد اعتماد هذا القرار ، انظر الجزء الثالث .

(٥) أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.D.1) ، الجزء الاول ، الفصل ألف ١ .

(٦) انظر A/43/435-S/19974 ، المرفق الاول .

(٧) TD/B/1154 .

(٨) TD/B/1180 .

(٩) قرار الجمعية العامة S/13/2 ، المرفق .

الحواشي (تابع)

(١٠) TD/B/1181 .

(١١) للاطلاع على الجدول الزمني للفترة المتبقية من عام ١٩٨٨ ولعام ١٩٨٩ ، حسبما أقره المجلس ، انظر TD/B/INF.169 .

(١٢) TD/B/R.53 .

(١٣) TD/B/R.54 و R.55/Add.1 على التوالي .

(١٤) TD/B/1189 .

(١٥) TD/B/1192 ، للاطلاع على البيانات التي ألقاها ممثلو باكستان والصين وأفغانستان فيما يتصل باعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ، انظر الجزء الثالث .

(١٦) TD/B/L.840 .

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٧ (A/43/17) ، المعمم على المجلس تحت الرمز TD/B/1179 .

(١٨) TD/B/1190 .

(١٩) ITC/AG/XXI/112 و Add.1 ، المعممة على المجلس تحت الرمز TD/B/1178 .

(٢٠) TD/B/1176 .

(٢١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي ، الدورة الخامسة والثلاثين ، الملحق رقم ٢ (TD/B/1177) .

(٣٢) TD/B/1183 و Corr.1 .

(٣٣) TD/B/1184 .

(٣٤) TD/B/1185 .

المرفقات

المرفق الاول

جدول أعمال الجزء الاول من الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية(أ)

١ - المسائل الإجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .

٢ - متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤) : المسائل التي تتطلب اهتماما من المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والثلاثين .

٣ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي
- بما في ذلك المناقشة المطلوب إجراؤها بموجب الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧

٤ - مشاكل ديون وتنمية البلدان النامية .

٥ - استعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في قرار المجلس ٢٢٢ (د - ٢١) .

٦ - مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية :

(أ) النهوض بالصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الحادية والعشرين ؛

(ب) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية : التقرير السنوي الحادي والعشرون للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ؛

(ج) الجفاف والقطاع الخارجي للبلدان الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية - مقرر المجلس ٣٢٨ (د - ٣٢) المؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ ؛

(د) آثار الفيضانات والاعاصير في تنمية ونمو البلدان النامية ؛

٧ - المسائل الاخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بهذه التقارير والانشطة :

(أ) قاعدة بيانات الاونكتاد بشأن التدابير التجارية ؛

(ب) اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ؛

٨ - مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ :

(أ) تقرير مرحلي عن مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (مقرر المجلس ٣٤٥ (د - ٣٣) المؤرخ في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧) ؛

(ب) تقرير عن التفاعل بين البيئة الخارجية وجهود البلدان الافريقية في تنفيذ الاحكام ذات الصلة من برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (مقرر المجلس ٣٤٨ (د - ٣٤) المؤرخ في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧) .

٩ - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (قرارا المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ و ١٦٩ (د - ٧) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٨٧) .

١٠ - تقييم البرامج في الاونكتاد .

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بصدد الانتخابات ؛

(ب) الإعلان عن أية تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٨٩ ؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(و) استعراض التدابير التي اتفق عليها الفريق الحكومي الدولي العامل المخصص لإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في تقريره (TD/B/1154) والتي وافق عليها المجلس بالقرار ٣٥٢ (د - ٣٤) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ (بما في ذلك تقرير الفريق العامل المخصص للمنشورات) ؛

(ز) استعراض ترتيبات ترشيد الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية (مقرر المجلس ٣٣٨ (د - ٣٣) المؤرخ في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الفقرة ٧) ؛

(ح) استعراض جدول الاجتماعات ؛

(ط) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس ؛

١٢ - مسائل أخرى .

١٣ - اعتماد تقرير المجلس .

الحاشية

(أ) أقره المجلس في جلسته ٧٣١ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية الخامسة والثلاثين للمجلس

١ - المسائل الاجرائية :

(أ) اقرار جدول الاعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(ج) جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة ؛

(د) تسمية رئيس الدورة السادسة والثلاثين للمجلس .

[٢ - متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤) : المسائل التي تتطلب اهتماما من المجلس في الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين :

.....

[يستكمل فيما بعد في ضوء التطورات]](أ)

٣ - الحمائية والتكيف الهيكلي(ب) .

٤ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها .

٥ - قضايا التجارة الدولية الاخرى :

(أ) الخدمات في نطاق ولاية الاونكتاد على النحو المحدد في الوثيقة الختامية ؛

(ب) النظام التجاري الدولي (الفقرة ١٠٥ ، الفقرتان الفرعيتان (٣٣) و (٣٤) من الوثيقة الختامية) ؛

(ج) التطورات والقضايا على صعيد جولة اوروغواي .

٦ - التحضيرات لمؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

٧ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(أ) التنمية القابلة للإدامة : مساهمة الاونكتاد في متابعة قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ ؛

(ب) [يستكمل في ضوء أية قرارات أو مقررات يتمخض عنها الجزء الاول من الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس ، وفي ضوء التطورات الاخرى .]

٨ - المسائل الاخرى التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بتلك التقارير والانشطة .

٩ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بصدد الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(هـ) استعراض جدول الاجتماعات ؛

(و) الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس ؛

( ) [يستكمل في ضوء التطورات .]

١٠ - مسائل أخرى .

١١ - اعتماد تقرير المجلس .

الحواشي

(أ) أعد مشروع جدول الأعمال المؤقت هذا قبل بدء المجلس النظر في البند ٢ .

(ب) قرر المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والثلاثين أن يقرن استعراضه السنوي للحمائية والتكيف الهيكلي باستعراض لتنفيذ مقرره ٣٥٤ (د - ٣٤) المتعلق بمواصلة استكمال قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن التدابير التجارية وتنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاريف والمنهجية المستخدمة في قاعدة بيانات الأونكتاد . وسيورد قرار المجلس في شرح ملائم لهذا البند من جدول الأعمال .

المرفق الثالث

متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابق وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤) : المسائل التي تتطلب اهتماما من المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والثلاثين

ملخص للمناقشة حول البند ٢ من
جدول الاعمال[1] أعده الرئيس

١ - اتفق في المشاورات التي جرت قبل وأثناء الجزء الأول من الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس على أن يعامل البند ٢ من جدول الاعمال بوصفه بندا عاديا من هذا الجدول . وعملا بهذا الاتفاق ، قدمت الأمانة معلومات وقائعية بمثابة خلفية تستند اليها مناقشة المجلس ، وعرض الامين العام البند وفقا للممارسات والاجراءات العادية .

٢ - ووافق جميع المشتركين في المناقشة على أهمية إحراز تقدم في تنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع من أجل إعادة تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية . ويتحمل المسؤولية عن التنفيذ جميع الأطراف الذين وجهت اليهم الوثيقة الختامية أي الحكومات والهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد وأمينه العام والمؤسسات الدولية الاخرى ، وفقا لأهلية كل منها ودورها .

٣ - وكما أشير في التقرير ، قدم المتحدثان باسم مجموعة الـ ٧٧ والمجموعة دال ، وممثل الصين بالاضافة الى ممثلي الهند وبنغلاديش اللذين تحدثا مؤيدين لبيان مجموعة الـ ٧٧ ، تقييمات أساسية عن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية . وكان هناك بوجه عام تقارب بين هذه البيانات في الاشارة الى بعض أوجه التقدم المحرزة منذ الأونكتاد السابع في بعض المجالات وفي الاشارة الى عدة مجالات ، لم يتحقق فيها التقدم الذي كان متوقعا استنادا الى الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية . والإحساس العام في هذه البيانات هو أن تنفيذ الوثيقة الختامية برمته يحتاج الى تكثيف وتعجيل .

٤ - وكان من رأي ممثلي البلدان النامية أن التقدم الاجمالي في تنفيذ الوثيقة الختامية كان بطيئا ، وأشاروا الى عدم كفاية ردود الفعل لمجمل مشكلة ديون البلدان النامية ، وأشاروا الى حاجتهم عموما الى موارد خارجية من أجل التنمية بشروط مناسبة ، والى عدم تيسر السيولة ، وعدم استقرار أسعار الصرف ، وضرورة تعزيز دور

القطاع السلعي ، وتنفيذ الالتزامات بالتجميد والتراجع بالاضافة الى الالتزامات بالتكيف الهيكلي ، والتقدم في جولة اوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في كثير من المجالات ذات الأهمية للبلدان النامية ، والإبقاء على الطابع المعمم واللاتمييزي دون اشتراط المعاملة بالمثل لنظام الافضليات المعمم ، ومساندة الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا . كما كان ثمة تشديد على ألا تكون مراعاة الالتزامات المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف فيما يتعلق بالتجارة في السلع ، مشروطة بتلقي امتيازات في مجالات أخرى .

٥ - إلا أن هؤلاء الممثلين لاحظوا وجود قدر من التحرك الى الأمام منذ الاونكتاد السابع لاسيما فيما يتعلق بتدفقات الموارد الرسمية الى بعض مجموعات البلدان النامية التي أفردها المانحون باهتمام خاص ، وبدخول الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز النفاذ .

٦ - وركز جميع المشتركين في المناقشة على أهمية متابعة العمل من قِبَل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد بما في ذلك المجلس ذاته وأمانة الأونكتاد . وأشار البعض إشارة ايجابية الى المقترحات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد في بيانه الى المجلس في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ والمتعلقة ببعض اتجاهات العمل المقبل للأمانة . كما لوحظ أن هناك عدة مجالات قديمة العهد في برنامج عمل الأونكتاد يتعين ، وإن لم يشر اليها في الوثيقة الختامية ، دفعها قدما الى الأمام على نحو بنّاء .

٧ - وأشار جميع المشتركين في بياناتهم الى مسألة الطرائق اللازمة داخل الأونكتاد لمتابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤) . وركز المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ على المسؤوليات الخاصة فيما يتعلق باستعراض التنفيذ الملقاة على عاتق المجلس من قبل المؤتمر والقرار ٣٥٠ (د - ٣٤) . واقترحت مجموعته أن يستبقي المجلس في جدول أعمال كل جزء من كل دورة حتى انعقاد الأونكتاد الثامن ، بندا للمتابعة ينظر من خلاله في مواضيع مختارة ، واقترحت المجموعة أن يضطلع المجلس باستعراض نصفي على مستوىً عالٍ . وشدد المتحدث باسم المجموعة باء على مسؤولية الدول الأعضاء في الأونكتاد عن متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية وفقا للمقرر ٣٥٠ (د - ٣٤) معلنا أن هذه المسؤولية ينبغي أن تمارس على أساس مستمر من خلال شتى الهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد وضمن اختصاصاتها . وقال إنه لئن كانت مجموعته ترى أن المجلس ينبغي أن يرصد مساهمات هيئاته الفرعية في متابعة تنفيذ الوثيقة الختامية فإنها تعتبر من غير الضروري

للمجلس أن يضع بندا دائما في جدول الأعمال لتناول مسائل المتابعة . وحبذ المتحدث باسم المجموعة دال استعراضات التنفيذ العامة والخاصة على السواء لانفتاحهما على الطرائق المؤسسية . وأيد ممثل الصين المقترحات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد بشأن هذه المسائل أثناء المشاورات التي جرت قبل انعقاد دورة المجلس .

الحاشية

(أ) أرفق بموجب مقرر اتخذه المجلس في جلسته ٧٤١ المعقودة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ .

المرفق الرابع

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي - بما في ذلك المناقشة المطلوب اجراؤها بموجب الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

ملخص للمناقشة حول البند ٣ من جدول الأعمال أعده الرئيس(أ)

١ - كانت المناقشة بشأن البند ٣ ، كالعادة ، غنية وتفصيلية . وأتاحت لأعضاء المجلس الإلمام بالحالة الاقتصادية العالمية الراهنة وآثارها بالنسبة للبلدان النامية والتوقعات المحتملة بالنسبة للشهور القادمة .

٢ - ولقد تميز الاقتصاد العالمي مؤخرا باتجاهات متباينة تباينا حادا : فمن بعض الوجوه يتطور أداء البلدان المتقدمة تطورا أفضل مما كان عليه منذ عدة شهور مضت ؛ وفي معظم البلدان النامية استمرت الأزمة الاقتصادية وازدادت عمقا .

٣ - وسيكون توسع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي خلال العام الحالي عاليا نسبيا ، مما يعكس زيادة في التجارة العالمية ويساهم في هذه الزيادة أيضا . وحدث هذا التوسع دون تهديد جسيم للاستقرار النسبي للأسعار الذي تميزت به هذه البلدان . وتشير المعلومات المتاحة المتعلقة بنمو الناتج في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية هذا العام أيضا إلى زيادة سرعة التوسع بالنسبة لعام ١٩٨٧ .

٤ - وكان ازدياد النمو في البلدان الصناعية من العوامل التي ساهمت في تعزيز بعض أسعار السلع الأساسية خلال العام الماضي . بيد أن سلوك أسعار السلع الأساسية ظل على وجه العموم متفاوتا ، مع بقاء الأسعار الحقيقية عند مستويات منخفضة وعدم ظهور اتجاهات شاملة وواضحة لصعود أسعار السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية .

٥ - وأدى القلق الذي ظهر مؤخرا في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي نتيجة لاحتمال زيادة سرعة التضخم إلى جانب الحاجة إلى حفز تدفقات رؤوس الأموال فيما بين هذه البلدان ، إلى تثبيت أسعار الفائدة في الشهور الأخيرة . وقد يؤدي هذا إلى تباطؤ الاستثمار وإلى زيادة عبء خدمة الديون بالنسبة للبلدان المدينة بدرجة كبيرة .

٦ - وأمام هذه الخلفية ، يشير الأداء الاقتصادي الحالي للبلدان النامية والاحتمالات المرتقبة لها قلقا كبيرا . فأداء النمو في البلدان النامية لا يزال غير كاف اجمالا . والاستثمار لا يزال منخفضا ، وزاد انخفاض الرفاه الاقتصادي والاجتماعي . ورغم أن بعض البلدان قد تتمتع بفوائد من النمو الشديد الذي حدث مؤخرا في التجارة العالمية ومن تثبيت بعض أسعار السلع الاساسية ، فإن الزيادة التي حدثت مؤخرا في أسعار الفائدة والتي ستزيد من التحويلات السلبية الصافية للموارد ستحبط هذه المكاسب بالنسبة لبلدان كثيرة . وأشار التوسع المسجل والصورة المرتقبة له شكوكا بالغة بشأن ما إذا كان تحسن أداء النمو في البلدان الصناعية سيحدث تأثيرا كبيرا على الاحتمالات المرتقبة للبلدان المدينة ، في الأجل القصير على الاقل . وفي هذا الصدد ، لوحظ أن مؤسسات دولية كثيرة قد تنبأت بانخفاض معدل التوسع في البلدان الصناعية في عام ١٩٨٩ بالمقارنة بعام ١٩٨٨ .

٧ - وكان هناك شعور بأنه قد أحرز تقدم في عكس اتجاه التخلي عن مفهوم تعدد الأطراف ؛ بيد أن من الضروري انعاش التعاون وتوسيعه إذا كان يراد لتحسن أداء الاقتصاد العالمي أن ينتشر على نطاق واسع وأن يستمر .

٨ - وينبغي إيلاء أولوية عليا لتكثيف التعاون الذي يهدف إلى تدعيم الأوضاع التي يمكن أن تكون فيها الجهود السياسية المحلية التي تبذلها البلدان المدينة أكثر فعالية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أوجه الترابط الكثيرة بين القضايا والسياسات في مجالات الديون ، والتمويل الدولي ، والتجارة ، والسلع الاساسية . ولن يخفف التقدم في هذا المجال سوء حالة البلدان النامية المدينة حاليا فقط وإنما سيساهم أيضا بطريقة أعم في الرخاء العالمي .

٩ - وأكد أعضاء كثيرون على الدور الذي يمكن أن يؤديه تخفيض الديون في إنعاش التنمية وحفز الرخاء العالمي . ويرد تفصيل المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في تلخيص للبند ٤ (انظر المرفق السادس) .

١٠ - وترى مجموعة الـ ٧٧ لزوما لتوضيح تأثير الترتيبات الإقليمية في البلدان المتقدمة على تجارة وتنمية البلدان النامية .

١١ - وقد أشير إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه زيادة كفاءة اللجوء إلى تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص في حفز فعالية استخدام الموارد في البلدان النامية وبالتالي في التغلب على المشاكل الراهنة .

١٢ - إلا أن آخرين أشاروا إلى ضرورة زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية زيادة كبيرة ـ لاسيما بشروط تساهلية لدعم عملية التنمية .

١٣ - واسترعى أعضاء آخرون النظر إلى العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، بما في ذلك الاستخدام الممكن للموارد التي يفرج عنها عن طريق نزع السلاح في تعزيز التنمية .

١٤ - واسترعى أعضاء آخرون أيضا النظر إلى أهمية تحقيق نمو بيئي متواصل ووقف تدهور البيئة .

١٥ - وفيما يتعلق بالعلاقات بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، يلزم توجيه التعاون الدولي نحو تخفيض الاختلالات الخارجية غير المحتملة بطريقة تحمي الرخاء العالمي . وفي هذا الصدد ، من الأمور الاساسية زيادة تخفيض العجز في ميزانية الولايات المتحدة ، وتعزيز زيادة نمو الطلب في البلدان الاوروبية التي لديها فوائض ، وتدابير أخرى ، منها اجراء اصلاحات هيكلية ، ترمي إلى كفالة الاتساق بين قوة النمو انخفاض أسعار الفائدة واستقرار الاسعار .

١٦ - وبوجه أعم ، تم التسليم بأن امكانية التكهن والاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية من السمات المرغوب فيها كما تم التسليم بضرورة ادارة الترابط النامي فيما بين المشتركين في الاقتصاد العالمي .

١٧ - وفي سياق ترابط مشاكل التجارة والتمويل والتنمية ، اعتبر تحرير التجارة في المجالات ذات الاهمية التصديرية للبلدان المدينة والبلدان النامية عموما طريقا لتخفيف الضغوط التي يمارسها القطع الأجنبي على النمو والتنمية ولتحسين قدرة هذه البلدان على خدمة الديون . واعتبر أن دور التصدير في حل مشاكل خدمة الديون في البلدان النامية يحتاج إلى تكييف خارجي وسياسات داعمة محلية مناسبة في البلدان الصناعية ، فضلا عن جهود مناسبة من جانب البلدان النامية المدينة . ورئي أن تحرير التجارة يحمل مكاسب للبلدان المتقدمة والنامية معا . وتم التشديد أيضا على ضرورة اجراء دراسات ومناقشات بشأن تأثير العلاقات التجارية وغيرها من العلاقات الاقتصادية بين الشرق والجنوب على تجارة وتنمية البلدان النامية .

١٨ - ولدى نظر المجلس في البند ٣ المتعلق بالترابط في جملته ، أتيحت للمجلس فرصة أخرى لمتابعة التطورات والقضايا القائمة في جولة اوروغواي والتي تنطوي على

أهمية خاصة للبلدان النامية . وتم التأكيد بوجه خاص على أهمية مقاومة الضغوط الحمائية بتنفيذ التزامات "التجميد" و "التراجع" . ورحبت مجموعة الـ ٧٧ بفرصة المساهمة في العملية التحضيرية المؤدية إلى استعراض نصف المدة للمفاوضات في مونتريال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . ومن أجل هذا ، قدمت هذه المجموعة ورقة تعرض آراءها بشأن التطورات والقضايا في جولة اوروغواي (TD/B/1186) (انظر المرفق الخامس) . وأعربت عن رأي مفاده أن اهتمامات ومصالح البلدان النامية المنعكسة في الورقة ستؤخذ في الاعتبار أثناء المفاوضات المؤدية إلى استعراض نصف المدة . وأعربت أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي نتيجة للاستعراض وفي المرحلة التالية من المفاوضات أن يبدأ أيضا الاهتمام بالقضايا التي تهم البلدان النامية (مثل المنتجات الاستوائية ، والزراعة ، والمنسوجات والملبوسات) .

١٩ - وكان ادراج الخدمات في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٨ موضع ترحيب بوجه عام . واقترح عدد من الوفود أن يساهم الجزء الثاني من تقرير التجارة والتنمية أيضا في المناقشة المتعلقة بهذا الموضوع في الجزء الثاني من دورة مجلس التجارة والتنمية الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٨٩ . وأشاد متكلمون كثيرون بالجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لتقييم وتحليل دور الخدمات في اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء . وفي هذا الصدد ، أبدى بعض الأعضاء اهتماما باستمرار التعاون مع الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمله بشأن الخدمات .

٢٠ - وفيما يتعلق بتعزيز استعراض المجلس للترابط ، كما تدعو إلى ذلك الفقرة ١٥٥ من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، أحاط المجلس علما بالمقترحات التي أبداها الأمين العام للأونكتاد (TD/B/1190) والتي تهدف إلى زيادة تركيز استعراض المجلس وتعزيز روابطه الموضوعية مع مناقشات أخرى بشأن مشاكل متصلة بذلك في الأونكتاد وفي منظمات أخرى . والهدف من التدابير المقترحة هو تحسين جوهر مناقشات المجلس وتعزيز تأثيرها على مقرري السياسة والرأي العام . ولاحظ المجلس أيضا أن هذه المقترحات ستنفذ في أقرب وقت ممكن .

الحواشي

(أ) أرفق بموجب مقرر اتخذه المجلس في الجلسة ٧٤١ المؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

المرفق الخامس

التطورات والقضايا على صعيد جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف(أ)

١ - فوضت الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع مجلس التجارة والتنمية ليتابع عن كثب التطورات والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة اوروغواي . وشرع مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الرابعة والثلاثين في هذه العملية . وأحاط أعضاء المجلس علما بالاهمية المعقودة على جولة اوروغواي . وأحال المجلس بند جدول الاعمال المتعلق بالترابط إلى الجزء الاول من دورته الخامسة والثلاثين و "سلم بأنه ستتاح للمجلس لدى النظر في هذا البند بأكمله فرصة أن يتابع عن كثب التطورات والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة اوروغواي" . وفي رأي مجموعة الـ ٧٧ أن الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، التي ستنعقد قبل اجتماع لجنة المفاوضات التجارية على المستوى الوزاري في مونتريال بشهرين فقط للاضطلاع باستعراض "نصفي" لمفاوضات جولة اوروغواي ، ستتيح فرصة مناسبة لتقييم تقدم هذه المفاوضات واحتمالاتها من وجهة نظر مصالح البلدان النامية .

٢ - وعندما بدأت جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، كان الشاغل الرئيسي للمشتركين هو وقف الحمائية وعكس اتجاهها وازالة أوجه التشويه الذي يعتري التجارة . وكان المقصود هو ايجاد نظام تجاري متعدد الاطراف يتميز بقدر أكبر من الانفتاح والسلامة والاستدامة ويؤدي إلى زيادة تحرير واتساع التجارة العالمية لما فيه منفعة جميع البلدان ؛ لاسيما البلدان النامية . ولقد وضع المشتركون في الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار المالي والنقدي المطول ومديونية عدد كبير من البلدان النامية ، مما أدى إلى زيادة تدهور البيئة التجارية وأفسد التوقعات الإنمائية للبلدان النامية . كما كان المشتركون على دراية تامة أيضا بالرابطة الموضوعية بين التجارة والنقد والتمويل والتنمية .

٣ - واعلان بونتا ديل ايستي يمثل توازنا بين الأوضاع والمصالح والاهداف ، تم التفاوض الدقيق بشأنه . ولا يعكس الإعلان ، فضلا عن خطة التفاوض التي اعتمدت بعد ذلك ، مدى تعقيد القضايا وتباين المصالح فحسب بل هما يعكسان الترتيبات المؤسسية الفريدة أيضا . ويبرز الإعلان عمليتي تفاوض منفصلتين ، تتعلق إحداهما بتجارة السلع داخل الإطار القانوني للغات وتتعلق الاخرى بتجارة الخدمات في إطار مخصص يعتمد على قرار الوزراء المشتركين في اجتماع بونتا ديل ايستي . وعلاوة على ذلك ، انشئت لاول

مرة في مثل هذه المفاوضات آلية خاصة للمراقبة لرصد الامتثال لالتزامات التجميد والتراجع .

٤ - ويلزم قياس تقدم المفاوضات في السنتين الأخيرتين بمعيار قوامه الأهداف والغايات المحددة والمبادئ العامة والولايات التفاوضية المنصوص عليها في الإعلان وفي خطة وبرنامج التفاوض .

أولا - استعراض التقدم في الجزء الأول من الإعلان

التجميد والتراجع

٥ - كانت التزامات التجميد والتراجع المتخذة في بونتا ديل ايستي تعبيرا عن التصميم الجماعي للوزراء المجتمعين في بونتا ديل ايستي على "وقف الحمائية وعكس اتجاهها وازالة أوجه التشويه الذي يعتري التجارة" . وتتوقف موثوقية عملية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بأسرها وكذلك ايجابية نتائجها على تنفيذ التزامات التجميد والتراجع .

٦ - وتأسف مجموعة الـ ٧٧ لعدم احراز أي تقدم على الاطلاق في هذا المجال . وأكدت الاستنتاجات الواردة في دراسات الغات والأونكتاد أنه لا تزال تتخذ أعداد متزايدة من التدابير التي لا تتفق مع الغات والتي تعتبر انتهاكا لارتباطات التجميد . ومن الأسباب الرئيسية للقلق أيضا استمرار الضغوط الحمائية في البلدان المتقدمة التي كان أبرزها صدور قانون الولايات المتحدة الجامع للتجارة والمنافسة لعام ١٩٨٨ الذي يتضمن عناصر حمائية كثيرة سيكون لها أثر سلبي كبير على جولة اوروغواي .

٧ - أما فيما يتعلق بالتراجع ، فرغم التفاهم على ضرورة قيام المشتركين بإخطار هيئة المراقبة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بتعهدات التراجع الناتجة عن الجولة الأولى من المشاورات ، لا ينتظر ورود أي تعهد مما سلف قريبا وبالتالي لم يحرز أي تقدم نحو تنفيذ هذا الالتزام باستثناء العرض المشروط الذي قدمه الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في آذار/مارس ١٩٨٨ .

٨ - ولتعزيز التنفيذ التدريجي لالتزام التراجع وإحراز نتائج ملموسة بحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، قدمت البرازيل اقتراحا لهيئة المراقبة لوضع تواريخ محددة للطلبات والمشاورات والتعهدات المتصلة بالتراجع . ورغم تأييد هذا الاقتراح على نطاق واسع من جانب البلدان النامية ، لم ترد أي استجابة ايجابية من جانب البلدان المتقدمة النمو .

المفاوضات بشأن تجارة السلع

٩ - من المهم ، فيما يتعلق بسير المفاوضات والاهتمام الذي تحظى به مجالات مختلفة من هذه المفاوضات في الجزء الاول من الإعلان ، كفالة عدم حدوث أي تمييز فيها وعدم الاخلال بتوازنها العام . وقد يسيئ أي اخلال بمثل هذا التوازن الى الجولة باكملها . ولا ينم التقدم الذي أحرز حتى الآن عن قيام مثل هذا التوازن على الجبهة العريضة للمفاوضات . وهناك افتقار واضح للتقدم في مجالات تهم البلدان النامية . ومحاولة الانحراف عن إعلان بونتا ديل ايستي تطور آخر يثير قلق البلدان النامية التي انضمت الى المفاوضات وهي واثقة بالتأكيدات بعدم تعرض مصالحها للخطر ما دام المشتركون سيلتزمون بالولاية .

١٠ - وتمشيا مع مبدأ المعاملة التفاضلية والاكثر رعاية التي ينطوي عليها الجزء الرابع والاحكام الاخرى ذات الصلة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومقررات "الاطراف المتعاقدة" ، يكرر صراحة إعلان بونتا ديل ايستي أن "الاطراف المتعاقدة المتقدمة النمو لن تسعى الى الحصول على تنازلات لا تتفق مع الاحتياجات الانمائية والمالية والتجارية للاطراف الاقل تقدما ولن تطلب من هذه الاطراف الاخيرة تقديم مثل هذه التنازلات" . ولكن هذا التعهد لا يراعى .

١١ - ومن المهم أيضا الاشارة أن الفرع باء ('٧') من الجزء الاول من إعلان بونتا ديل ايستي ينص على "وجوب ايلاء اعتبار خاص للاوضاع والمشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا وضرورة تشجيع التدابير الايجابية لتيسير توسيع الفرص التجارية التي تتاح لها . كما يلزم ايلاء اهتمام مناسب للتنفيذ السريع للاحكام ذات الصلة من الإعلان الوزاري لعام ١٩٨٢ بشأن أقل البلدان نموا" . وفي هذا السياق ، قدمت بنغلاديش اقتراحا الى فريق المفاوضات المعني بالسلع لتطبيق هذا المبدأ بالذات في الافرقة التفاوضية المتعلقة بكل منها .

١٢ - ودون الرغبة في محاولة تقديم دراسة استقصائية شاملة لجميع القضايا الجاري التفاوض بشأنها ، تقدم الفقرات التالية استعراضا توضيحيا للقضايا والتطورات في بعض الافرقة التفاوضية .

المنتجات الاستوائية

١٣ - ما فتئت المنتجات الاستوائية تعامل منذ ما يزيد على ٢٥ عاما بوصفها قطاعا منفصلا نظرا لاهميتها التصديرية الاولية للبلدان النامية . ويولي إعلان بونتا ديل

ايستي أولوية خاصة لتقدم وتنفيذ نتائجها بسرعة . وقد تعذر حتى الآن التوصل الى أساس تفاوضي مشترك ، رغم أن خطة التفاوض تشترط تحقيق ذلك بحلول نهاية عام ١٩٨٧ . ولم تشهد عملية التفاوض حتى الآن سوى محاولات من جانب البلدان المتقدمة النمو لإعادة تفسير الولاية واصرارها على "تقاسم الاعباء بدرجة منصفة" و "مساهمة البلدان النامية" في هذا المجال . وتصر البلدان المتقدمة النمو على ضرورة أن يشمل التحرير المنتجات الاستوائية التي تتولى تصديرها . ومن جهة أخرى ، تسعى هذه البلدان الى أن تستبعد ، اعتباطا ، عددا من المنتجات الاستوائية المعترف بها من التغطية . وذهبت بعض البلدان المتقدمة الى حد ربط التقدم في هذا القطاع بالقطاع الزراعي الذي عزي عدم التقدم فيه أساسا الى وجود خلافات فيما بين البلدان المتقدمة النمو . علاوة على ذلك تطالب البلدان النامية على نحو لا مبرر له ، بتقديم التزامات بالقيام تدريجيا ، بازالة القيود المفروضة على المنتجات الاستوائية .

المنسوجات والملابس

١٤ - تميزت المفاوضات بشأن المنسوجات والملابس بانعدام الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو لوضع الطرائق اللازمة لعودة هذا القطاع الى الغات عن طريق حل اتفاق المنسوجات المتعددة الالياف ، الذي يشكل منذ زمن بعيد خروجا على قواعد الغات ويتناقض تماما مع مفهوم المعاملة التفاضلية والاكثر رعاية للبلدان النامية . ولم تلق المقترحات التي قدمتها البلدان النامية بشأن طرائق ازالة التمييز الذي تتعرض له تجارة المنسوجات والملابس حتى الآن أية استجابة مدروسة . ثم أن الاقتراح الوحيد للبلدان المتقدمة النمو الذي قدمه الاتحاد الاقتصادي الاوروبي لا يتناول المسألة الرئيسية المتمثلة في الالغاء التدريجي للقيود الانتقائية والتمييزية القائمة في ظل اتفاق المنسوجات المتعددة الالياف . ومن جهة أخرى ، يسعى اقتراح الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الى ربط تقدم المفاوضات في الغريق المعني بالمنسوجات بالمفاوضات في جميع المجالات الاخرى تقريبا وبالمحادثات الدائرة حول المساهمات التي ستقدمها البلدان النامية من حيث تحرير تدابيرها التجارية أيضا . وفي غضون ذلك ، وفي الوقت الذي تشهد فيه صناعة المنسوجات في الولايات المتحدة نموا ملحوظا ، تجري حاليا في الولايات المتحدة دراسة لتشريعات تقييدية جدا للمنسوجات مما يخلق جوا من عدم التيقن بالنسبة للمصدرين والمستوردين معا .

المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية

١٥ - تهدف المفاوضات بشأن المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية الى تحرير التجارة في المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية الى أقصى حد ممكن والى تخفيض

أو ازالة التدابير التعريفية وغير التعريفية ، بما في ذلك تصاعد التعريفات . والتقدم الذي أحرز في هذا الشأن لا يذكر . وفضلا عن ذلك ، فإن من دواعي القلق ما أعربت عنه مجموعة كبيرة من البلدان المتقدمة النمو من اعتزامها السعي الى تأمين الوصول الى الموارد المتعلقة بمصائد الأسماك . وقضية الوصول الى الموارد لا تندرج في قواعد ونظم الغات ولا في ولاية بونتا ديل ايستي .

الزراعة

١٦ - لاحظت مجموعة الـ ٧٧ الاهتمام الكبير باحراز تقدم في مجال تحرير التجارة في الزراعة وهي تشارك مشاركة تامة في الاهتمام بتحرير التجارة كليا في المنتجات الزراعية . وكما هو الحال في قطاع المنسوجات والملبوسات ، فإن أنظمة الغات العادية لا تسري حتى الآن على التجارة في الزراعة . وقد حان الوقت لإزالة هذا التباين من أجل التحرير الكلي عن طريق التطبيق الفعّال لقواعد ومبادئ الغات ، بما في ذلك المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية للبلدان النامية وازالة الاعانات والانحرافات والاعفاءات . وفي هذا السياق ، ينبغي الاعتراف الواضح بالدور الحاسم الذي تؤديه الزراعة في تنمية البلدان النامية ، والمحافظة التامة على استقلالها في الأخذ بالسياسات التجارية والانتاجية المناسبة . وسيلزم كذلك التصدي لمصالح البلدان النامية على نحو ملائم .

الضمانات

١٧ - توفر جولة اوروغواي فرصة فريدة لوقف تدهور نظام الغات . وتشكل الثنائية والترتيبات القطاعية التمييزية أخطارا بالغة . وانتشار مثل هذه الترتيبات مرجعه الى حد بعيد عدم وجود اتفاق شامل بشأن الضمانات . وعدم التوصل الى اتفاق في هذا الشأن ، وهو أهم قضية على هذا الصعيد لم يبت فيها منذ جولة طوكيو ، يعرّض النظام التجاري المتعدد الأطراف للخطر . وهذا هو السبب الذي يجعل البلدان النامية تعلق أولوية عليا على هدف التفاوض على تفاهم شامل بشأن الضمانات يحافظ على المفاهيم والمبادئ الأساسية للغات ، لاسيما مبدأ الدولة الأكثر رعاية الوارد في المادة الأولى . ولوحظ أن بعض البلدان المتقدمة النمو لا تزال تصر على اضفاء الصفة الشرعية على تدابير المنطقة الغامضة والتدابير الانتقائية . ورغم المقترحات العديدة المقدمة والقدر الهائل من العمل الفني الذي أنجز ، لم يتحقق للأسف أي تقدم . ويقتضي الأمر الآن اشتراك البلدان التجارية الرئيسية على نحو مجد في مفاوضات تؤدي الى قرارات .

مواد الغات

١٨ - إن تحديد ما إذا كانت القضايا الناشئة عن المقترحات المقدمة من المشتركين في الفريق التفاوضي بشأن مواد الغات قضايا ملائمة أم غير ملائمة يجب أن يكون دوما أمرا يقرره الفريق التفاوضي بتوافق الآراء ومع ذلك ، تبذل محاولات للاصرار على التحديد التلقائي على أساس المقترحات المقدمة . ومن أمثلة ذلك الاقتراح المتصل بالمادة الثامنة عشرة باء من الغات ويرمي الى إضعاف آلية الدفاع الوحيدة المتاحة في الغات للبلدان النامية التي تواجه صعوبات جسيمة في ميزان المدفوعات .

اتفاقات وقوانين المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف

١٩ - فيما يتعلق باتفاقات وقوانين المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ينبغي أن تكون جولة اوروغواي فرصة يسترد فيها نظام الغات طابعه النزيه . ومن الاساسي عدم الاخلال بالتوازن بين الانظمة المتعلقة بالاعانات والرسوم التعويضية عن طريق القيام من جانب واحد بتعزيز التشريعات المحلية لتطبيق هذه الرسوم مما يؤدي الى انعدام الاطمئنان لدى البلدان المصدرة ، خاصة البلدان النامية .

تسوية المنازعات

٢٠ - بينما تقدمت بسرعة المفاوضات بشأن آلية تسوية المنازعات ، فإن البلدان النامية تشعر بأن الحاجة الى معاملتها معاملة خاصة وتفاضلية ينبغي التسليم بها تماما بل ينبغي أيضا تعزيزها في أي آلية محسنة تسفر عنها المفاوضات . وفي هذا السياق ، من المهم بوجه خاص كفالة التنفيذ الفعّال والسريع للقرارات .

أداء نظام الغات

٢١ - للبلدان النامية مصلحة قوية في تعزيز أداء نظام الغات . وهي على استعداد للنظر في التحسينات المناسبة في الاجراءات والآليات لتحقيق هذا الهدف . بيد أنها ترى أنه يمكن للأطراف المتعاقدة أن تحقق هذا الهدف على أفضل وجه ممكن إن هي أخلصت في الوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها وحافظت على التوازن بين حقوقها والتزاماتها إزاء الغات . وفي هذا السياق تقع على عاتق البلدان التي تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا على النظام التجاري مسؤولية خاصة .

٢٢ - وفيما يتعلق بمسألة تعزيز الرقابة في الغات ، ينبغي التسليم بأنه يوجد في الوقت الحالي عدم اتساق كبير في اجراءات المراقبة التي تركز على السياسات التجارية للبلدان النامية التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها . ولذلك ينبغي

أن يركز تحسين الآلية على البلدان التي تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا على النظام التجاري .

٣٣ - وفيما يتعلق بتحسين فعالية الغات بوجه عام واتخاذ القرارات على صعيده بوصفه مؤسسة ، وذلك بتوخي طرق مختلفة منها اشتراك الوزراء ، تود البلدان النامية التأكد من عدم القيام بأي شكل من الأشكال ، بتعطيل الأساس الذي أثبت الزمن سلامته وهو الأساس القانوني لاتخاذ القرار في الغات من خلال ممارسة الحقوق المتكافئة وعملية توافق الآراء . أما الاقتراح الداعي الى قيام مجموعة مختار وضيقة من الوزراء باتخاذ القرارات في الغات ، وهو ما من شأنه التأثير على حقوق والتزامات جميع الأطراف المتعاقدة فإنه لا يتفق مع الطابع التعاقدي للاتفاق العام .

٣٤ - وبينما يجري النظر في مسألة زيادة مساهمة الغات في تحقيق تناسق أكبر لدى وضع السياسة الاقتصادية العالمية عن طريق تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى ، من المهم أن نتذكر أن مؤسسة الأونكتاد قد أنشئت ، في جملة أمور ، لغرض واضح وهو توفير محفل عالمي لمناقشة قضايا الترابط وتعزيز السياسات الاقتصادية الدولية المتناسقة ، خاصة السياسات التجارية التي من شأنها تعجيل تنمية البلدان النامية . فلا داع لإعادة ابتداع بند الترابط باسم تعزيز الغات كمؤسسة . فلن تعزز الثقة في الغات كمؤسسة اذا قدر له أن يصبح الشريك الأصغر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاشراف على السياسات التجارية للبلدان النامية ، مما سيضيف بعدا جديدا للمشروطية المقابلة . وأوجه الاختلاف بين طبيعة الغات وأساسه القانوني وطريقة أدائه من جهة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى تستبعد نواحي الروابط التي تقترحها بعض البلدان المتقدمة بين هذه المؤسسات .

<u>جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة</u>

٣٥ - إن الولاية التفاوضية المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة هي ثمرة مفاوضات مكثفة أكدت البلدان النامية خلالها أن الولاية لا تشمل المسألة الفنية المتعلقة بملاءمة الأنظمة الوطنية لحماية الملكية الفكرية أو عدم ملاءمتها . بيد أن البلدان المتقدمة قدمت مقترحات تتجاوز الولاية المتفق عليها . والأسوأ من ذلك أن هذه المقترحات تسعى الى حماية الحقوق الاحتكارية لحائزي الملكية الفكرية وهي بذلك تستبعد كلية اعتبارات المصلحة العامة والتنمية . وبالنسبة للبلدان النامية ، تشكل أنظمة حماية الملكية الفكرية فيها أداة هامة لتشجيع طاقاتها العلمية والتكنولوجية الأصيلة ، وتقدمها الصناعي ، وتنميتها الاقتصادية .

وهي تؤمن ايمانا راسخا بأن محاولات اثارة المسائل الموضوعية للملكية الفكرية في الفات لا يتفق مع ولاية بونتا ديل ايستي فحسب بل هي تفضي الى عكس النتيجة المرجوة . والمواد المتاحة للفريق التفاوضي تبرهن بوضوح على أن ميدان المسائل الموضوعية المتصلة بحماية الملكية الفكرية تحتله كلية الأعمال الجارية في المنظمات الدولية ذات الصلة مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونسكو . وليس من الحكمة أن تعد اتفاقات في الفات تتداخل مع ولاية المنظمات الدولية الاخرى . وينبغي لعمل الفريق التفاوضي المعني بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أن يركز ، وفقا لولايته ، على توضيح أحكام الفات ، وتحديد الجوانب المتصلة بالتجارة في حد ذاتها (باعتبارها منفصلة عن الجوانب المعيارية الفنية) ، ووضع الانظمة والقواعد حسب الاقتضاء . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تركز المفاوضات على وضع إطار متعدد الأطراف من القواعد التي تتناول التجارة الدولية في السلع المزيفة .

ثانيا - استعراض التقدم المحرز في المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات

٣٦ - كانت الولاية التفاوضية للتجارة في الخدمات ثمرة لمفاوضات صعبة ومطولة . وهي تعكس لا فقط مدى تعقيد القضايا المشمولة بل دقة التوازن بين المصالح والاهتمامات . وقد تم التسليم بأن الهدف الاساسي لهذه المفاوضات هو "تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية" . وتعترف الولاية صراحة بشرط احترام الاهداف السياسية للانظمة الوطنية المتعلقة بالخدمات . وهي لا تتناول التحرير في حد ذاته كهدف للمفاوضات . وانما تتوخى توسيع التجارة في كنف الشفافية والتحرير التدريجي كأداة لتحقيق هدف النمو والتنمية . وفوق كل شيء ، تقصر الولاية المفاوضات على التجارة الدولية في الخدمات باعتبارها متميزة عن التعامل في الخدمات بوجه عام .

٣٧ - وقد حدد الفريق التفاوضي المعني بالخدمات في برنامج عمله للمرحلة الأولية خمسة عناصر فنية للمناقشة . وهذه العناصر تشمل :

'١' قضايا التعريف والقضايا الاحصائية ؛

'٢' المفاهيم والمبادئ العريضة ؛

'٣' التغطية ؛

'٤' الانظمة والاتفاقات الدولية القائمة ؛

'٥' التدابير والممارسات التي تساهم في توسيع التجارة أو الحد منها .

٢٨ - ولم تتطرق المناقشات في الفريق التفاوضي حتى الآن لقضايا أساسية مثل قضايا التعاريف والتغطية . والمهمة المتمثلة في الفحص المتعمق لامكانيات وحدود الترتيبات والانظمة القائمة في قطاعات الخدمات المختلفة لم تنجز بعد . فلم توضع حتى الآن الطرائق التي تؤمّن هدف تنمية البلدان النامية . ولا بد من التصدي لهذه الفجوات قبل الاضطلاع بعمل آخر بشأن مسألة المفاهيم والمبادئ والقواعد . وبدلا من معالجة هذه القضايا الموضوعية ، تقتصر المقترحات الأخيرة التي قدمتها البلدان الصناعية الرئيسية على التأكيد على وضع اتفاق مبكر بشأن العناصر اللازمة لإطار عام للتجارة في الخدمات لدى اجراء الاستعراض النصفي دون أي تعريف متفق عليه لهذه التجارة أو تحديد للقطاعات التي ينبغي أن تشملها . ويتحتم في هذا السياق ، الاضطلاع بعمل تحليلي متعمق لصياغة نهج أو نماذج جديدة وبديلة تتوخى النمو والتنمية هدفا رئيسيا لها .

٢٩ - وطلبت الدول الاعضاء من الامين العام للاونكتاد ما يلي :

'١' تحليل الآثار المترتبة على القضايا التي أثيرت في سياق التجارة في الخدمات ؛

'٢' استكشاف مجالات المشاكل التي تحتاج إلى مناقشة بالنسبة للتجارة في الخدمات مع مراعاة التغييرات التكنولوجية في ميدان الخدمات .

وكان العمل الجاري في الاونكتاد بشأن هذه القضايا ذا قيمة كبيرة للمشتركين في المفاوضات . وستعجل المساهمات الاخرى المقدمة من أمانة الاونكتاد ، لاسيما في وضع نموذج جديد للتجارة في الخدمات ، بالتقدم في المفاوضات .

ثالثا ـ نظرة عامة

٣٠ - من الواضح أن التقدم الذي أحرز حتى الآن في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كان غير متكافئ . وتنفيذ التجميد والتراجع الذي وضع كأساس للمفاوضات ينقصه الكثير . وفي المجالات الفنية للمفاوضات ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية مثل المنتجات الاستوائية والمنسوجات ، لم يسجل سوى تقدم بسيط أو غير مرض . ورغم إنجاز عمل تحضيري كبير في المفاوضات بشأن التجارة في الزراعة ووجود دعم واسع للتحرير الكامل لهذه التجارة ، فإنه يبدو أن التقدم في المفاوضات يتوقف بدرجة حاسمة على مواقف المشتركين الرئيسيين . ومما يشير مزيد الارتباك أن البلدان المتقدمة اعتمدت في بعض الأفرقة التفاوضية نهجا لا يتفق مع ولاية بونتا ديل ايستي نصا وروحا . وفي مجالات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والطرق الاستثمارية المتصلة بالتجارة ، تحاول البلدان المتقدمة النمو إعادة صياغة الولاية التفاوضية وتوسيعها . وتمارس أيضا ضغوط على صعيد حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتعجيل المفاوضات . وثمة أدلة واضحة على التحايل في المفاوضات الهامة بشأن الضمانات . ويجري التشكيك في الأحكام القائمة التي توفر أساسا قانونيا للبلدان النامية للمحافظة على القيود الكمية اللازمة لتأمين أوضاع ميزان مدفوعاتها . ويتعرض أيضا تطبيق المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية للتحدي باسم ادماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي . وأشارت بعض المقترحات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو في سياق استعراض طريقة عمل نظام الغات قلقا كبيرا . حيث تبدو هذه المقترحات وكأنها تهدف إلى اعادة تشكيل الغات بطريقة تتعارض مع الطبيعة الأساسية للاتفاق . وكشفت المداولات التي دارت في الفريق التفاوضي بشأن التجارة في الخدمات عن وجود ثغرات كبرى في مجالات التعريف والتغطية ودور المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وطرائق الوصول إلى هدف النمو والتنمية مما يلزم تناوله قبل وضع شكل ومضمون أي اطار متعدد الأطراف .

٣١ - وتشكل جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عملية تمتد على مدى أربع سنوات . وينبغي النظر إلى اجتماع مونتريال الوزاري كمرحلة هامة في سلسلة المفاوضات الأطول . وهو مناسبة لانعاش عملية التفاوض وتوفير الزخم اللازم في مجالات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية المتخلفة . وسيوفر اجتماع مونتريال الوزاري الفرصة المناسبة للمشتركين لتقييم التقدم الذي أحرز في المفاوضات ولإعادة التأكيد على روح إعلان بونتا ديل ايستي وولايته وإعادة التوازن السليم إلى تقدم المفاوضات . وإذا اتخذت أي تدابير ملموسة فينبغي موازنتها بمصالح جميع المشتركين وإيلاء هذه المصالح الاعتبار اللازم .

٣٢ - ولهذه الغاية ، تدعو مجموعة الـ ٧٧ المشتركين إلى الوفاء المخلص بتعهدات التجميد والتراجع ، نصا وروحا . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو المشتركة أن تنفذ تعهداتها التي مضى عليها وقت طويل وأن تتيح للمنتجات الاستوائية دخول أسواقها دون قيود ، اعترافا منها بالأولوية المتفق عليها عموما مع إيلاء اهتمام خاص لهذا القطاع في المفاوضات . وينبغي أن تشكل عودة تجارة المنسوجات إلى قواعد الغات أولوية لا مفر منها ولا نقاش فيها بالنسبة لجميع الذين تعهدوا بالمحافظة على نظام الغات وتعزيزه . وينبغي أن يقوم في الاستعراض النصفي دليل واضح على الارادة السياسية لتحقيق هذا الهدف . وتمشيا مع ما للتجارة الزراعية من الاهمية بالنسبة لجميع المشتركين والعمل الكبير الذي أنجز حتى الآن في المفاوضات ، ينبغي تحقيق تقدم ملموس في مجال ازالة جوانب التشويه التي تعتري هذه التجارة وفي مجال تحريرها . وينبغي للمشتركين اعترافا منهم بالاهمية الدائمة للتفاهم الشامل بشأن الضمانات أن يبدوا الإرادة السياسية اللازمة لتحريك هذه المفاوضات وصولا إلى مرحلة حاسمة . ومن المهم بنفس القدر ضرورة قيام المشتركين مجددا بتأكيد مبادئ بونتا ديل ايستي بوضوح ، لاسيما في المجالات الجديدة مثل الطرق الاستثمارية المتصلة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتعهدهم بعدم الحيد عنها .

٣٣ - وتود مجموعة الـ ٧٧ التأكيد على ضرورة سريان مبدأ المعاملة التفاضلية والاكثر رعاية للبلدان النامية على المفاوضات لا من حيث النتائج النهائية فحسب وإنما من حيث الاساليب والطرائق المستخدمة في العملية أيضا . وينص إعلان بونتا ديل ايستي على اجراء تقييم لتطبيق هذا المبدأ قبل انهاء المفاوضات رسميا . والمفروض أن يوفر اجتماع مونتريال الوزاري فرصة لإجراء استعراض نصفي للتقدم المحرز في هذا الشأن .

٣٤ - وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات ، تدعو مجموعة الـ ٧٧ المشتركين إلى التصدي للثغرات الرئيسية في مجالات التعريف والتغطية ولطرائق بلوغ هدف النمو والتنمية قبل وضع قواعد ومبادئ لأي اطار متعدد الأطراف .

٣٥ - ومن التطورات الخطيرة التي حدثت في مجال السياسة التجارية في السنوات الاخيرة الاتجاه الذي ظهر من جانب بعض البلدان المتقدمة لايجاد روابط بين التجارة في السلع ومسائل أخرى مثل سياسات البلدان النامية ازاء الاستثمار الأجنبي المباشر ، وحماية الملكية الفكرية ، والخدمات ، ومعايير العمل المنصفة . ووافقت الدول الاعضاء في الاونكتاد بالاجماع في الاونكتاد السابع على أن "الوفاء بالتعهدات المتفق

عليها اتفاقا متعدد الاطراف بشأن تجارة السلع لا ينبغي أن يكون مشروطا بالحصول على تنازلات في مجالات أخرى" . ورغم هذا التعهد ، لا تزال بعض البلدان المتقدمة النمو تصر على فرض مثل هذا الربط . ومن دواعي الانزعاج الشديد أن التشريع المحلي لبلد متقدم رئيسي مشترك قد أضفى الشرعية على مثل هذا الربط بصرف النظر عن الالتزامات المعقودة في اطار الغات . وما أعلنه مؤخرا أحد البلدان المتقدمة من اعتزام فرض تدابير تجارية تقييدية من طرف واحد على صادرات بلد من البلدان النامية ليس انتهاكا واضحا للتعهد بالتجميد فحسب وإنما يبدو أنه يهدف أيضا إلى اكراه هذا البلد الاخير على تغيير موقفه في الفريق التفاوضي المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة . وهذا يثير تساؤلات قانونية وسياسية أساسية لها آثار بعيدة المدى بالنسبة لسير المفاوضات ونتائجها . ولابد للاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات التجارية المعقود في مونتريال من أن يتناول هذه المشكلة بجميع أبعادها .

٣٦ - وعند بدء جولة اوروغواي ، تم التأكيد على أن الجولة انطلقت في بلد نام وأن من المتوقع أن تستفيد منها جميع الأطراف المتعاقدة . وتمت الاشارة صراحة في ديباجة الجزء الاول من اعلان بونتا ديل ايستي إلى الاثر السلبي لعدم الاستقرار النقدي والمالي المستديم في الاقتصاد العالمي ، وتنامي مديونية عدد كبير من البلدان النامية ، والروابط الموضوعية بين التجارة والنقد والتمويل والتنمية . ولا تزال البيئة الاقتصادية الدولية غير مواتية للبلدان النامية ، فهي تتميز بركود وهبوط التدفقات المالية إلى هذه البلدان ، واستمرار أزمة المديونية ، والتدفق العكسي لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، والسرعة الفائقة للتقلبات في أسعار الصرف ، وارتفاع مستويات الأسعار الحقيقية للفائدة ، واستمرار انخفاض مستويات أسعار السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان . وما يرام تحقيقه من وراء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لا يزال مهددا بالفشل أو بعكس المرجو نتيجة للتطورات الضارة على الجبهات الاخرى . ولن يصبح تحرير التجارة فعالا وقابلا للإدامة على مر الزمن إذا وجدت قوى تعمل على تقويضه في المجالين النقدي والمالي . ولتكسب المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف مغزى حقيقيا بالنسبة للبلدان النامية ، يلزم تناول هذه المشاكل بطريقة فعالة . وأضحت مهمة التوصل إلى حلول مناسبة في هذه الميادين المترابطة ذات الحاح بالغ . وفي هذا السياق ، للأونكتاد دور رئيسي وأهمية حاسمة مسلم بهما تسليما كاملا . ويجب توجيه المداولات الجارية بشأن موضوع الترابط نحو هذه المهمة .

الحواشي

(أ) الوثيقة TD/B/1186 المؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، التي عممت على أعضاء مجلس التجارة والتنمية بناء على طلب ممثل مصر الدائم ، رئيس مجموعة الـ ٧٧ في جنيف ، باسم البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، وأرفقت بموجب قرار اتخذه المجلس في جلسته ٧٤٠ المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

المرفق السادس

مشاكل ديون وتنمية البلدان النامية

ملخص للمناقشة حول البند ٤ من جدول الاعمال
أعده الرئيس

١ - كانت مناقشة المجلس للبند ٤ عملية هامة ومفيدة . فقد نجحت المناقشات الرسمية وغير الرسمية على السواء في تعيين المجالات التي ازداد فيها تقارب الآراء منذ إقرار الوثيقة الختامية ، فضلا عن المجالات التي ظلت فيها الخلافات قائمة .

٢ - وقد وضح تلاقي الآراء بشأن عدد من النقاط الهامة :

(أ) لا تزال الصعوبات المتعلقة بالديون الخارجية خطيرة : وقد سجل أداء السياسة المحلية تحسينات في حالات كثيرة ، لكن التقدم في مجال تحقيق نمو متواصل واستمرارية مالية خارجية كان مخيّبا للآمال ؛

(ب) لم تغب التطورات الإيجابية ، وخاصة فيما يتعلق بالتمويل المتعدد الاطراف والديون الرسمية الثنائية والالتزامات للمصارف التجارية ؛

(ج) لا تزال مشاكل الديون مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسائل أخرى ، وخاصة التجارة والحمائية ، والسلع الاساسية ، والتطورات النقدية الدولية ، فضلا عن السياسات المحلية ؛

(د) إن النقاش فيما يتعلق بالنهج "العام" والنهج الرامي إلى تناول "كل حالة على حدة" محدود الجدوى ، إذ من الضروري على السواء وجود إطار عام ذي توجيهات ومبادئ ، وإيلاء المراعاة الواجبة للخصائص المحددة للبلدان فرادى ؛

(هـ) بدأ تخفيف الديون يمارس دورا أهم ، وسيحتاج إلى أن يستمر في ذلك مستقبلا ؛

(و) من اللازم جعل البيئة الخارجية أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ بها من خلال تكثيف جهود بلدان الاقتصاد السوقي الرئيسية بهدف التصحيح المستمر للاختلالات الخارجية والمالية في إطار النمو غير التضخمي وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية وجعل أسعار الصرف أكثر استقرارا وتيسير الوصول إلى الأسواق ؛

(ز) ينبغي للبلدان المانحة المتقدمة التي لم تكثّف جهودها بعد للتقيد بأحكام قرار المجلس ١٦٥ (دإ - ٩) فيما يتعلق بدين المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية الأخرى الأكثر فقرا ، وخاصة أقلها نموا ، أن تفعل ذلك ؛

(ح) ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا ؛

٣ - ومع ذلك ، لا تزال توجد اختلافات كبيرة في الرأي و/أو الاهتمام .

٤ - فبالنسبة لأحد الآراء ، حدث تقدم طفيف أو لم يحدث أي تقدم على الإطلاق بشأن حل أزمة الديون ، التي هي هيكلية في طابعها ، كما تبيّن من خطى النمو البطيئة وانخفاض مستويات المعيشة والتحويل الصافي السالب الضخم للموارد . وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء لتخفيض أسعار الفائدة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق في البلدان الدائنة . ولقد أصبح تخفيض الديون أمرا لا بد منه لتحقيق التنمية والنمو ، وبالتالي ، لاستعادة الملاءة المالية . وستعجز الأسواق التي تعمل على مسؤوليتها عن تأمين تخفيض الديون على النطاق المطلوب لتحقيق إنعاش للنمو والاستمرارية المالية الخارجية في كل حالة ؛ ولذا ، فإن ثمة حاجة إلى بذل جهد متسق يشمل الحكومات الدائنة المتقدمة والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وعليه ، ينبغي إنعام النظر في شتى الاقتراحات التي عرضت بشأن مختلف أنواع الدين ، بما في ذلك تلك الواردة في "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٨" ، ويقدر أحدها الحاجة إلى تقليل دين المصارف التجارية ليبلغ نحو ٣٠ في المائة .

٥ - وقد وضعت مجموعة الـ ٧٧ ذلك في الاعتبار فقدمت مشروع قرار بعنوان "الحاجة إلى تخفيض الديون" (الوثيقة TD/B/L.838 ، المستنسخة في المرفق السابع) يدعو إلى تخفيض متسق في حجم الديون و/أو أسعار الفائدة بالنسبة للديون المستحقة للمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والحكومات الدائنة المتقدمة . وكُرر التأكيد على أن الالتزامات الحالية المضطلع بها في الوثيقة الختامية للأونكتاد

السابع وفي قراري الجمعية العامة ٢٠٢/٤١ و ١٩٨/٤٢ ينبغي أن تنفذ كاملا وأن يتم تحسينها .

٦ - وبالنسبة لرأي آخر ، اتفق على أنه لم يحدث أي تقدم في العشور على حلول مستديمة لأزمة الديون ، إذ أن الاستراتيجية المتبعة قد وضعت أساسا لخدمة الدائنين ؛ وأدى ذلك إلى تحويلات سالبة ضخمة وتخفيضات كبيرة في مستويات المعيشة . وثمة حاجة عاجلة إلى العشور على حلول متفق عليها بشكل متبادل لمشاكل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على السواء ، بما في ذلك تخفيض أسعار الفائدة والحد من خدمة الديون وتحسين الشروط التجارية . وجرى الإعراب عن الاهتمام بالاقتراحات المعروضة في "تقرير التجارة والتنمية" . كما تم التأكيد على أن نزع السلاح سيفرج عن موارد من أجل التنمية .

٧ - وبالنسبة لرأي آخر أيضا ، فقد تم إنجاز الكثير بالفعل . إن تخفيض الديون ليس هدفا بل هو وسيلة من عدة وسائل ممكنة لتحقيق النمو والملاءمة المالية . وفيما يتعلق بهذا الرأي ، فإن السياسات المحلية المناسبة هي الأمر الاساسي لإنعاش النمو والملاءة المالية : وقد أسهمت استراتيجية الديون إسهاما إيجابيا في تحقيق الإصلاحات اللازمة في مجال السياسة العامة .

٨ - وفضلا عن ذلك ، هناك حاجة إلى التمييز بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من صعوبات في خدمة الديون . وقد اتخذت قرارات هامة في قمة تورونتو بصدد الديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل المثقلة بعبء الديون والتي تتبع سياسات التكيُّف . كما عملت الحكومات المانحة على تقليل ديون بعض البلدان المنخفضة الدخل للمصارف التجارية . وحدثت أيضا اتفاقات طوعية بين الدائنين والمدينين لتخفيض الديون ، مما وسّع "قائمة" الخيارات . وفي حين أن هذا تطور يتعين تشجيعه ، فإن أي تخفيض في ديون البلدان المتوسطة الدخل للمصارف التجارية ينبغي أن يستند إلى السوق .

٩ - كما أعرب عن رأي مؤداه أن الحل الأساسي لمشاكل الديون يتمثل في خلق بيئة دولية أكثر مواتاة للتنمية الاقتصادية للبلدان المدينة .

المرفق السابع

مشاكل ديون وتنمية البلدان النامية

الحاجة إلى تخفيف الديون

مشروع قرار مقدم من مصر نيابة عن الدول
الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧[(أ)]
(TD/B/L.838)

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والوثيقة الختامية للاونكتاد السابع ، وقرار الجمعية العامة ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ يدرك أن النهج المتوخاة حتى الآن لمعالجة مشاكل الديون من قبل الدائنين في البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف قد أخفقت في تخفيف عبء خدمة ديون البلدان النامية وأن طاقات خدمة الديون ستبقى ، استنادا إلى الاتجاهات الراهنة ، قاصرة عن الوفاء بالتزامات خدمة الديون ،

وإذ يدرك أيضا أن تدابير إدارة الدين التي اتخذت حتى الآن بحسب الحالة وعلى أساس مجزأ قد فشلت في معالجة الأسباب الاساسية لمشكلة الديون ، بما في ذلك البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية القائمة ،

وإذ يقلقه أن زيادة التأخير في حل أزمة الديون ، مقرونا بتزايد عبء ديون البلدان النامية ، يشكل عائقا كبيرا أمام نموها الاقتصادي وتنميتها وأنه سيضاعف الضغوط غير المحتملة التي تواجهها اقتصادات ومجتمعات البلدان المدينة ،

واقتناعا منه بأن حجم الديون و/أو الفوائد يلزم تخفيضه بمقادير كبيرة لكي تنجح جهود البلدان النامية الرامية إلى سد الاحتياجات الدنيا الاجتماعية والإنمائية لسكانها وتنشيط اقتصاداتها ، وتأمين بقاء أموالها الخارجية وانسجام علاقاتها مع دائنيها ،

واقتناعا منه كذلك بأن إيجاد حل طويل الأجل ومنصف وشامل ودائم لمشكلة الديون يخدم المصلحة المتبادلة للدائنين والمدينين على حد سواء ،

وإدراكا منه أن أقل البلدان نموا بين البلدان النامية والبلدان الافريقية تستحق اهتماما خاصا ،

وإذ يرحب بالتحليل السليم والمقترحات المناسبة التوقيت المتعلقة بتخفيض الديون والواردة في تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٨ ،

١ - يحث على وضع استراتيجية للديون متفق عليها وتنفذ بهدف الحصول بسرعة على حلول دائمة ومنصفة حقا بالنسبة لكافة البلدان النامية التي تواجه مصاعب راهنة أو محتملة في خدمة الدين على أن توضع في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الافريقية . وينبغي للاستراتيجية أن توفر ، في جملة أمور ، ما يلزم للتخفيض المنتظم والملحوظ في حجم الديون و/أو الفوائد بالقدر اللازم في كل حالة لجعل التزامات خدمة الديون متمشية مع القدرة على الدفع ، فيما يتم الوفاء باحتياجات السكان وتحقيق المستويات العالية من الاستثمار اللازم للنمو المستمر . ولهذه الغاية ينبغي أن تتخذ ، في جملة أمور ، التدابير التالية من قبل حكومات البلدان الدائنة المتقدمة النمو والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف :

(أ) القيام ، على أساس متضافر ، بتخفيض الديون المستحقة للمصارف التجارية على البلدان النامية مع التشجيع الفعلي للحكومات الدائنة مباشرة و/أو عن طريق آليات مثل مرفق دولي للديون ؛

(ب) توفير التمويل التساهلي لخفض ديون البلدان النامية المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف ؛

(ج) إلغاء جانب كبير من الديون وتوفير غير ذلك من ضروب التخفيف التساهلي للديون المستحقة لدائنين رسميين على الصعيد الثنائي والزيادة بقدر ملحوظ في الحجم الكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية ؛

(د) استنباط آليات مناسبة لخفض أسعار الفائدة الحقيقية على كل الديون المستحقة للمصارف التجارية والمؤسسات المتعددة الأطراف والدائنين على الصعيد الثنائي .

٢ - يطلب من الأمين العام للأونكتاد رصد تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى مجلس التجارة في دورته السادسة والثلاثين .

الحاشية

(أ) أرفق بموجب قرار اتخذه المجلس في جلسته ٧٤٠ المعقودة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00600 05449—March 1989—425

GA/OR/43, Suppl. 15,
Vol. II